المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2012

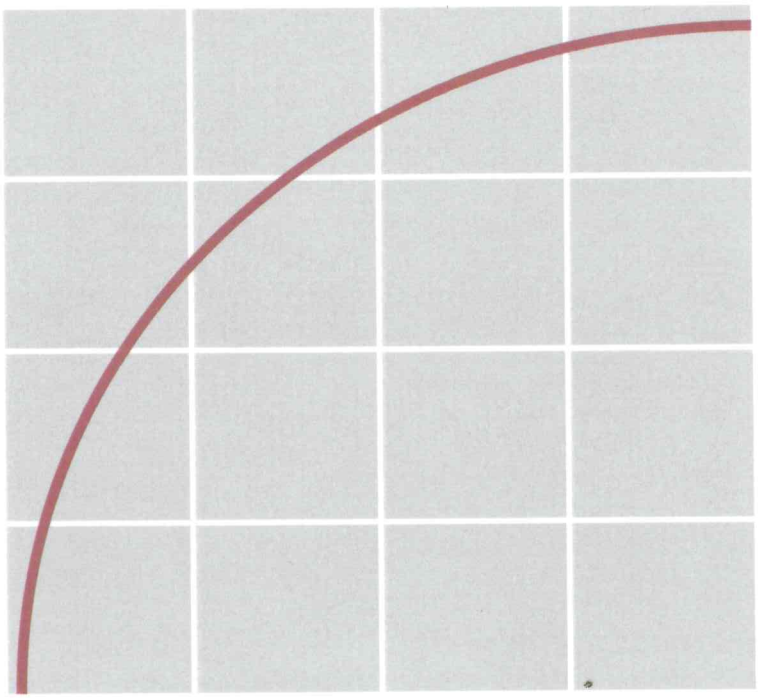

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

27

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

شباط، 2012

تقديـــــــم

يغطي هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام 2011. ويتناول هذا العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية وميزان المدفوعات. هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في ***المراقب***، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

ويجدر أن نكرر أن ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** هو نشرة فصلية/ربعية، وأن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، إذ أن بعض النشاطات تزدهر في فصول معينة وتنكمش في فصول أخرى. وعلى ذلك فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول ليست مقارنة صائبة، إذ أنها لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك يحبذ الاقتصاديون المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي***، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** على ثمانية صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثّرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام 2011 وأسباب شعور المواطن بالفرق بين أرقام غلاء المعيشة الرسمية وأسعار السوق الفعلية. صندوق ثاني يتناول دراسة حديثة تستنتج أن كل 100 تصريح عمل للعمال الفلسطينيين في اسرائيل تقلّص عائد التعليم عند الفلسطينيين بمقدار 13%. صندوق ثالث يحلل الموازنات الحكومية السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة حماس في غزة. يقارن بينهما. صندوق آخر يعرض نتائج مسح للاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية للعام 2010. أيضاً هناك صندوق يتطرق إلى المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين منذ أواسط التسعينات وحتى الآن. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على احتجاجات الفلسطينيين على قانون ضريبة الدخل الجديد وشرائحه الجديدة.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: مسح الاستثمار الاجنبي في الأراضي الفلسطينية: هل هناك عجز أم فائض؟ **3**

2- سوق العمل **5**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 5

2-2 البطالة 8

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 10

2-4 الأجر وساعات العمل 11

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 13

صندوق 2: دراسة حديثة: كل 100 تصريح عمل في اسرائيل تقلّص عائد التعليم لدى الفلسطينيين بمقدار 13% **14**

3- المالية العامة **16**

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح 17

3-2 تحليل بنود النفقات العامة 19

3-3 الفائض/العجز المالي 20

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام 21

3-5 ايرادات المقاصة 21

3-6 الدين العام 22

صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد **23**

4- القطاع المصرفي **25**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 25

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 31

4-3 نشاط غرف المقاصة 31

4-4 بورصة فلسطين 32

صندوق 4: المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين **35**

5- مؤشرات الاستثمار **37**

5-1 تسجيل الشركات 37

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية 39

5-3 استيراد الاسمنت 40

5-4 تسجيل السيارات 41

5-5 النشاط الفندقي 41

صندوق 5: أسعار الكهرباء: توقع الجمهور انخفاضها فارتفعت بـــ 18% **43**

6- الأسعار والقوة الشرائية **44**
6-1 أسعار المستهلك 44
6-2 أسعار المنتج والجملة 45
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 45
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 46
صندوق 6: الرقم القياسي لأسعار المستهلك: بين الدقة ونظرية المؤامرة! **47**

7- التجارة الخارجية **48**
7-1 الميزان التجاري 48
7-2 ميزان المدفوعات 48
صندوق 7: اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة **49**

8- البيئة التشريعية والقانونية **52**
صندوق 8: قانون ضريبة الدخل: احتجاجات عند اصداره وعند تطبيقه وعند تعديله! **52**

9- سكان فلسطين عبر التاريخ وفي المستقبل **54**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2011 **57**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,606 مليون دولار خلال الربع الثالث 2011، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.5% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 11.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2011 بمقدار 0.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 8.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2011 نحو 1,856 مليون دولار.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 852.4 ألف في الربع الثاني إلى 839 ألف في الربع الثالث من العام 2011. توزع العاملون حسب مكان العمل على 60% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة، و10% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 22.4% خلال الربع الثالث مقارنة مع 18.7% في الربع الثاني. من جهة أخرى، انخفض متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 4% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 59.3 شيكل في الربع الثالث 2011 مقارنة مع معدل أجر قدره 61.8 شيكل خلال الربع الثاني 2011.

المالية العامة: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من العام 2011 عن مستواها في الربع الثاني، إلى نحو 545.1 مليون دولار بارتفاع مقداره 1.2%. كما انخفضت النفقات العامة الجارية في الربع الثالث بنسبة 8.9%، ووصلت إلى نحو 678.5 مليون دولار. وقد أدى انخفاض النفقات العامة الجارية وارتفاع الإيرادات المحلية إلى تقليل العجز الجاري خلال الربع الثالث إلى 133.4 مليون دولار، مقابل عجز بقيمة 208.2 مليون دولار في الربع الثاني.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثالث 2011 نحو 3215.2 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 6.3% عن الربع السابق من العام نفسه. شكّلت تسهيلات القروض 73% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. كما ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص إلى 1,010,402 في الربع الثالث من العام 2011، لكن قيمتها قلت بنسبة0.11% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه.

بورصة فلسطين: هبطت أعداد الأسهم المتداولة خلال الربع الثالث 2011 بنسبة 65% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، كما انخفضت بنسبة 32% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام الحالي حوالي 48 مليون دولار، مسجلةً انخفاضاً مقداره 65% عن الربع السابق، وانخفاض بمقدار 30% عن الربع الثالث من العام2010. أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث من العام 2011 عند 488.2 نقطة متراجعاً بـــ 4.51 نقطة عن إغلاق الربع الثاني.

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 نحو 287 شركة، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 23% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 75% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2011 حوالي 38.9 مليون دينار أردني.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 16.2%. كما ارتفع مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من العام 2011 بحوالي 16.3% عن الربع المناظر من العام 2010. من جهة أخرى، ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 15.3 ألف طن خلال الربع الثالث 2011 مقارنة مع ألف طن فقط خلال الربع المناظر من العام 2010. وفي الضفة الغربية انخفضت كمية الاسمنت المستورد بنحو 6% خلال نفس الفترة.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف

سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 نحو 5,000 سيارة.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2011 ما مجموعه 106,100 نزيلاً، 12% منهم من الفلسطينيين، و30% من دول الاتحاد الأوروبي. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الثاني من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً بنسبة 25.1%. وبلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الثالث 2011 في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 0.74% خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع الثاني من العام 2011. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.11% خلال الفترة نفسها. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.85% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2011.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الثالث من عام 2011 حوالي 1,040 مليون دولار. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال نفس الربع فقد بلغت حوالي 175 مليون دولار. وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 865 مليون دولار خلال الربع الثالث 2011.

البيئة التشريعية والقانونية: أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام المنصرم 8 قرارات لها قوة القانون. أبرز هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد فكانت: قرار بقانون بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار، وقرار بقانون بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2011م، وأخيراً قرار بقانون بشأن ضريبة الدخل.

سكان فلسطين عبر التاريخ وفي المستقبل: يعرض هذا القسم تطور أعداد سكان فلسطين منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى يومنا الحاضر. بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) نحو 4.17 مليون نسمة في العام 2011. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الأراضي الفلسطينية إلى 5.37 مليون نسمة في العام 2020 و6.06 مليون في العام 2025.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب 8 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

مسح الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية: قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية بإعداد مسح للاستثمارات الأجنبية للعام 2010. وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي في فلسطين بلغ 2.3 مليار دولار، في حين أن استثمارات الفلسطينيين في الخارج بلغت 5.3 مليار دولار. ولكن عند استثناء الودائع النقدية وما شابهها فإن الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة بلغت 2 مليار دولار للأجانب في فلسطين مقابل نحو مليار دولار للفلسطينيين في الخارج. أي ان الاستثمارات الاجنبية في فلسطين تفوق الاستثمارات الفلسطينية في الخارج. وهي نتيجة معاكسة لما تداولته وسائل الاعلام وتحدث عنه بعض الاقتصاديين.

دراسة حديثة: كل 100 تصريح عمل في اسرائيل تقلّص عائد التعليم لدى الفلسطينيين بمقدار 13%: نشر قسم الأبحاث في بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) في تشرين الأول الماضي دراسة بعنوان "أثر التشغيل في إسرائيل على سوق العمل الفلسطيني". هدفت الدراسة إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة: ما هو أثر زيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين الذكور "المؤهلين" على تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى تشغيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى العائد على التعليم (أي على نسبة أجر العمال المتعلمين المهرة إلى أجر العمال غير المهرة ذو التعليم الأقل من 12 سنة). ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة يظهر أن مكاسب المدى القصير من زيادة عدد التصاريح (زيادة تشغيل وأجور العمال "المؤهلين" غير المهرة) على الاقتصاد الفلسطيني يقابله خسائر على

المدى الطويل (تآكل العائد على التعليم). وتقترح الدراسة كحل للمشكلة أن يقوم الفلسطينيون بفرض ضريبة على أجور العمال العاملين في إسرائيل للحد من تدهور عائد التعليم.

موازنتان حكوميتان لشعب واحد: يتطرق هذا الصندوق إلى الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيف بات للشعب الفلسطيني حكومتان لكل منهما موازنة حكومية خاصة به. يدرس الصندوق الموازنتان ويقارن بينهما. ففي نهاية 2011 أعلنت حكومة حماس موازنتها والبالغة 770 مليون دولار والتي تشكل ما نسبته 19% فقط من موازنة السلطة الوطنية للعام نفسه. ولكن يتوجب الإشارة هنا إلى أن الحكومة في رام الله تقوم بتحويل نحو 1.5 مليار دولار سنوياً لدفع رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة، ولتسديد فواتير استهلاك القطاع من الوقود والمياه والادوية ومستلزمات التعليم.

المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين: يناقش هذا الصندوق تقرير صادر عن مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي بعنوان "المساعدات الأمريكية للفلسطينيين" يظهر أن الحكومة الأمريكية، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينات وحتى الآن، تعهدت بمبلغ 4 مليارات دولار كمساعدات ثنائية للفلسطينيين. كانت هذه المساعدات تطلب من الكونغرس على أساس ثلاث أولويات هامة بالنسبة له كما كانت تخضع لشروط عديدة خوفا من أن تتحول للجماعات الإرهابية بحسب التقرير. كما يتطرق التقرير إلى قرار تجميد المساعدات الامريكية في العام الماضي عقب توجه السلطة الوطنية الفلسطينية للحصول على عضوية في الأمم المتحدة.

أسعار الكهرباء: توقع الجمهور انخفاضها فارتفعت بنسبة 18%: يناقش هذا الصندوق الارتفاع الذي طرأ على أسعار الكهرباء والذي لمسه المواطنون خلال العام 2011 على الرغم من أن مجلس الوزراء أقر في شهر حزيران الماضي نظام تعرفه جديد للكهرباء قائم على أساس تطبيق تعرفه موحدة وتصاعدية لفاتورة الكهرباء. وقد تبين أن هناك عدة أسباب أدت إلى هذا الارتفاع منها: ارتفاع أسعار الكهرباء من قبل الشركة القطرية الإسرائيلية وزيادة استهلاك الكهرباء من قبل المواطنين توقعاً منهم بانخفاض اسعارها. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: انخفاض نسبة التحصيل وسرقة التيار الكهربائي وارتفاع المصاريف التشغيلية. إلا أن جمعية حماية المستهلك احتجت بشدة على انخفاض نسبة التحصيل وسرقة التيار الكهربائي كمبررات لرفع أسعار الكهرباء لأنها أسباب سابقة للقرار ولا ذنب للمواطن الصالح في تحملها.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: بين الدقة ونظرية المؤامرة!: يسعى هذا الصندوق إلى الإجابة على سؤالين: كيف يتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية؟ ثم ما هي أسباب شعور المواطن بالفرق بين أرقام غلاء المعيشة المعلنة وأسعار السوق الفعلية؟ يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتحديد السلع الأكثر استخداماً ونسبتها في سلة الإنفاق المتوسطة لكافة السكان، ثم يقوم برصد أسعار هذه السلع في السوق بشكل شهري. أما شعور المواطن بالفرق بين أرقام غلاء المعيشة المعلنة وأسعار السوق الفعلية فيعود ربما إلى عاملين: التباين في ارتفاع الأسعار في منطقة معينة (رام الله مثلاً) مع متوسط ارتفاع الأسعار في البلاد ككل. من ناحية أخرى، فإن مؤشر الرقم القياسي يقيس ارتفاع الأسعار في سلّة الاستهلاك الوسطية، ولكن العائلات الفردية غالباً ما تكون سلّة استهلاكها مختلفة عن سلّة الاستهلاك الوسطية.

اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: أدى فرض الحصار الإسرائيلي عام 2007 على قطاع غزة إلى التأثير إيجابياً على تجارة الأنفاق كونها باتت المصدر الرئيسي للبضائع. إلا أن تخفيف الحصار في شهر حزيران 2012 أثّر سلباً على هذه التجارة. حيث لم تعد الأنفاق المصدر الوحيد لتلبية احتياجات القطاع إلا أنها كانت تسد العجز المتبقي نتيجة عدم السماح بدخول كميات كافية من البضائع أو تلبي الاحتياجات من سلع أخرى لا يسمح باستيرادها مثل مواد البناء أو البنزين. وقد سبّب دخول سلع غذائية ومواد استهلاكية ذات جودة أعلى من السوق الإسرائيلية إلى خفض الطلب على السلع الواردة عبر الانفاق. كما أدى تخفيف الحصار إلى تخفيض أرباح الأنفاق. من أجل تنظيم هذه التجارة قامت بلدية رفح بترخيص الأنفاق وحتى وضع قوانين ضابطة لها.

قانون ضريبة الدخل: احتجاجات عند اصداره، وعند تطبيقه وعند تعديله!: قام مجلس الوزراء مطلع هذا العام بتعديل عدد الشرائح الضريبية ورفع معدل الضريبة على الدخول الأعلى. يناقش الصندوق الجوانب الايجابية والسلبية للقرار الجديد

الذي يعامل دخل الافراد الخاضع للضريبة (الذي يزيد عن 80 ألف شيكل) وأرباح الشركات معاملة متساوية تقريباً. من جهة أخرى، يعرض الصندوق وجهات النظر المختلفة المعارضة للقرار. ولقد اجبرت قوة وانتشار المعارضة للقانون الجديد الحكومة على التراجع وإلى تجميد العمل بشرائح ضريبة الدخل الجديدة حتى منتصف شباط 2012 (تاريخ صدور هذا العدد من المراقب).

1- الناتج المحلي الإجمالي

تابع الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع الذي شهده خلال أرباع السنة الماضية وازداد بشكل طفيف فقط، على معدل 0.5% بين الربعين الثاني والثالث 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 11.8% في الربع الثالث 2011 مقارنة بالربع الثالث 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا هو ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2011 انخفاضاً بمقدار 0.3% مقارنة بالربع الثاني من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 8.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع المئوي لمساهمات الانشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2010					2011		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,369.3**	**1,444.7**	**1,436.9**	**1,477.1**	**5,728.0**	**1,492.8**	**1,598.2**	**1,606.1**
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**363.2**	**380.4**	**375.6**	**383.2**	**1,502.4**	**384.4**	**408.5**	**407.4**
التوزيع المئوي لمساهمات الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي								
الزراعة وصيد الأسماك	**6.6**	**6.7**	**5.1**	**6.8**	**6.3**	**6.5**	**6.2**	**5.0**
التعدين والصناعة والمياه والكهرباء	**14.3**	**12.1**	**11.4**	**11.6**	**12.3**	**12.8**	**12.8**	**12.5**
التعدين واستغلال المحاجر	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4
الصناعة التحويلية	10.1	8.8	8.1	8.4	8.8	9.1	9.4	8.3
امدادات المياه والكهرباء	3.7	2.9	2.9	2.8	3.1	3.3	3.1	3.8
الإنشاءات	**7.4**	**9.5**	**10.2**	**9.4**	**9.2**	**9.9**	**11.5**	**11.3**
تجارة الجملة والتجزئة	**10.8**	**11.0**	**11.1**	**11.4**	**11.1**	**10.6**	**10.6**	**11.1**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**7.6**	**7.7**	**7.9**	**8.0**	**7.8**	**7.3**	**7.3**	**7.7**
الوساطة المالية	**5.4**	**5.1**	**5.2**	**5.2**	**5.2**	**5.2**	**5.0**	**4.9**
الخدمات	**21.1**	**20.9**	**21.1**	**20.3**	**20.9**	**20.9**	**20.1**	**20.1**
الأنشطة العقارية والايجارية	7.5	7.8	7.6	7.2	7.6	7.4	6.7	6.8
أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية	1.7	1.7	1.6	1.5	1.6	1.7	1.6	1.5
المطاعم والفنادق	1.2	1.3	1.6	1.5	1.4	1.7	1.7	2.0
التـــعليـــم	8.0	7.5	7.7	7.6	7.7	7.6	7.7	7.5
الصحة والعمل الاجتماعي	2.7	2.6	2.6	2.5	2.6	2.5	2.4	2.3
الإدارة العامة والدفاع	**14.3**	**13.9**	**14.1**	**13.6**	**13.9**	**15.1**	**14.4**	**14.3**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: الوساطة المالية والمقاصة	(4.2)	(4.0)	(4.2)	(4.2)	(4.1)	(4.3)	(4.1)	(4.1)
زائد: الرسوم الجمركية	6.3	6.9	7.3	7.9	7.1	7.2	6.8	7.0
زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات	10.3	10.1	10.7	9.9	10.2	8.7	9.3	10.1
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على التجارة والأنشطة العقارية والايجارية والتعليم.
بيانات أرباع 2010 والعام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الثالث 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظةالقدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-1):

- ✧ انخفاض بنسبة 2.3% في حصة نشاط الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الثاني والثالث 2011. وارتفاع بمقدار 9.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.
- ✧ انخفاض بنسبة 1.7% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الثاني والثالث 2011. وارتفاع بمقدار 10.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.
- ✧ ارتفاع بنسبة 5.5% في مساهمة نشاط النقل والتخزين والاتصالات بين الربعين الثاني والثالث 2011. وانخفاض بمقدار 2.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.

جدول 1-2: الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الاراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

فئة الاستخدام	2011		
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**1,861.3**	**1,825.0**	**1,855.9**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,493.1	1,399.6	1,448.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	330.3	373.6	357.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	37.9	51.8	49.7
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**262.5**	**313.2**	**248.4**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	284.9	350.7	285.3
- المباني	211.0	287.2	235.9
- غير المباني	73.9	63.5	49.4
التغير في المخزون	-22.4	-37.5	-36.9
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-631.0**	**-540.0**	**-498.2**
الصادرات	169.1	174.1	159.5
- السلع	118.0	121.3	104.9
- الخدمات	51.1	52.8	54.6
الواردات	800.1	714.1	657.7
- السلع	712.1	612.2	555.8
- الخدمات	88.0	101.9	101.9
الناتج المحلى الإجمالى	**1,492.8**	**1,598.2**	**1,606.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات الربعين الاول والثاني 2011 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. بيانات الربع الثالث 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظةالقدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2011، ولأول مرة، بنشر تفاصيل الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنفاق. يعرض الجدول 1-2 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الاولى من العام 2011. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الثالث هي:

1,498 + 248.4 + 357.9 + 159.5 – 657.7 = 1,606.1 مليون دولار

تقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات:

- ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 15.5%) في الربع الثالث 2011. هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.
- توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,448 مليون دولار (78%) للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و358 مليون دولار (19%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و50 مليون دولار (3%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 3.5% ما بين الربعين الثاني والثالث من العام 2011، مقابل انخفاض بنحو 4% لكل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بمقدار 20.7% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2011.
- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 8.6% ما بين الربعين الثاني والثالث من العام 2011. وجاء هذا من انخفاض الصادرات السلعية أساساً، إذ أن صادرات الخدمات ارتفعت بشكل طفيف. كما انخفضت الواردات بمقدار 7.9% خلال نفس الفترة، وجاء هذا أساساً من انخفاض الواردات السلعية.

صندوق 1: مسح الاستثمار الاجنبي في الأراضي الفلسطينية: هل هناك عجز أم فائض؟

أثمر التعاون بين الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عن اصدار أول مسح للاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية للعام 2010. وتم اصدار النتائج الأولية لهذا المسح في شهر تشرين الثاني الماضي. ويلخص الجدول التالي النتائج الرئيسية لهذا المسح:

جدول 1 : النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية 2010

	استثمارات فلسطينية في الخارج		استثمارات اجنبية في فلسطين	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
استثمار أجنبي مباشر	**146.6**	**2.8**	**1,378.3**	**60.0**
استثمار الحافظة:	**801.0**	**15.2**	**611.9**	**26.6**
- سندات ملكية	200.4		611.9	
- سندات دين	600.6		0	
استثمارات اخرى:	**3,392.3**	**64.3**	**306.8**	**13.4**
- ائتمانات تجارية	67.3		0.6	
- قروض	58.2		76.0	
- عملة وودائع	3,266.2		228.0	
- أخرى	0.6		2.2	
أصول احتياطية (لسلطة النقد)	**933.3**	**17.7**	-	-
المجموع	**5,273.2**	**100**	**2,297.0**	**100**

يستفاد من الجدول أن إجمالي الخصوم الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية يبلغ 2.3 مليار دولار، في حين أن إجمالي الأصول الخارجية للمؤسسات الفلسطينية يبلغ 5.3 مليار. أي أن استثمار المؤسسات الفلسطينية في الخارج (الأصول) كان يزيد بمقدار 3 مليار على استثمار الأجانب في فلسطين في نهاية العام 2010.

ولكن هذه الأرقام الجمعية قد تعطي انطباعاً ملتبساً عن حال الاستثمار الأجنبي، لذا يتوجب أخذ مكوناتها التفصيلية بعين الاعتبار لفهم مدلولاتها الحقيقية قبل اطلاق الاحكام المتسرعة .

تقول أرقام الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر (أي الاستثمار في مؤسسات يملك المستثمر فيها نسبة 10% أو أكثر من المؤسسة، حسب تعريف المسح ذاته) بلغ نحو 1,380 مليون دولار في فلسطين. في حين أن الاستثمار المباشر للفلسطينيين في الخارج لم يزد على 147 مليون دولار. من ناحية أخرى فإن استثمارات الحافظة (أي الاستثمار في مؤسسات يملك المستثمر فيها أقل من 10% من المؤسسة) بلغ 612 مليون دولار للأجانب في فلسطين مقابل 801 مليون دولار للفلسطينيين في الخارج. هذا يعني أن مجموع الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة للأجانب في فلسطين بلغ 1,990 مليون دولار، مقابل 948 مليون دولار استثمارات مباشرة واستثمارات حافظة للفلسطينيين في الخارج. أي أن هناك فائضاً للخصوم على الأصول يبلغ نحو مليار دولار: الاستثمارات الاجنبية في فلسطين (المباشرة والحافظة) تزيد على الاستثمارات الفلسطينية (المباشرة والحافظة) في الخارج بمقدار مليار دولار.

ولكن، ماذا عن بند "الاستثمارات الأخرى" للمؤسسات الفلسطينية في الخارج الذي يبلغ مايقرب من 3.4 مليار دولار؟
يعرّف التقرير الصادر عن جهاز الاحصاء وسلطة النقد "الاستثمارات الأخرى" بأنها التوظيفات المتبقية التي تشتمل على "الائتمانات التجارية والقروض والعملة والودائع والحسابات الأخرى مستحقة الدفع أو التحصيل". هذا يعني أن الجزء الأعظم من المبلغ المصنّف تحت بند "الاستثمارات الأخرى" ليس استثماراً بالمعنى المتعارف عليه. وفي الواقع إن حصة العملة والودائع للمؤسسات الفلسطينية (المصارف) في الخارج تستقطع أكثر من 96% من بند الاستثمارات الأخرى، كما يوضح الجدول. وإذا ما قمنا بطرح العملة والودائع والائتمانات التجارية من الأصول والخصوم، إلى جانب طرح احتياطات سلطة النقد، فإن ميزان الاستثمار الخارجي في فلسطين يظل فائضاً على استثمار المؤسسات الفلسطينية في الخارج بما يزيد على مليار دولار في العام 2010.

جدول 2 : النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي الكلي في الاراضي الفلسطينية
(مؤسسات+أهلي + حكومة) 2010

	استثمارات فلسطينية في الخارج		استثمارات اجنبية في فلسطين	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
استثمار أجنبي مباشر	**241**	**4.4**	**1,378**	**41.2**
استثمار الحافظة:	**806**	**14.8**	**611**	**18.3**
– سندات ملكية	203		611	
– سندات دين	603		–	
استثمارات اخرى:	**3,443**	**63.5**	**1,350**	**40.4**
– ائتمانات تجارية	67		–	
– قروض	58		1,119	
– عملة وودائع	3,269		228	
– أخرى	48		2	
أصول احتياطية (لسلطة النقد)	**933**	**18.3**		
المجموع	**5,423**	**100**	**3,340**	**100**

يعرض الجدول 2 نتائج مسح الاستثمار الاجنبي في الأراضي الفلسطينية للقطاعات كافة (المؤسسات والأهلي والحكومة). ولا يختلف هذا الجدول بشكل جوهري عن الجدول رقم 1، فيما عدا وجود زيادة بمقدار 45% على الاستثمارات الأجنبية في فلسطين. وإذا ما قمنا باستثناء العملة والودائع وأصول سلطة النقد من أرقام هذا الجدول، كما فعلنا سابقاً، فإن فائض الاستثمارات الأجنبية في فلسطين على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج يرتفع إلى 2 مليار دولار تقريباً.

تجدر الملاحظة أن الأرقام في الجدولين 1 و2 هي أرقام تراكمية "Stock" (أي المبالغ المتراكمة عبر سنوات طويلة ماضية) وليست أرقام "تدفق" (أي ليست للزيادات السنوية، أو الاستثمار بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم). في الواقع، المبالغ التي أضافها الأجانب للاستثمارات الأجنبية المتراكمة في فلسطين بلغت 103 مليون دولار، في حين انخفضت المبالغ المتراكمة لإجمالي استثمارات الفلسطينيين في الخارج بمقدار 145 مليون بين بين 2009 و2010.

جدول 3: التوزيع النسبي للاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة في المؤسسات الفلسطينية (%)

	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة
الوساطة المالية	53	29
الخدمات والنقل والاتصالات	40	63
الإنشاءات	5	4
الصناعة	1	4

من ناحية اخرى، وبالعلاقة مع التوزيع القطاعي ومصدر الاستثمارات المؤسساتية، يوضح الجدول 3 أن أكثر من نصف الاستثمارات الاجنبية المباشرة في فلسطين ذهبت الى قطاع الوساطة المالية (المصارف)، في حين ذهب 63% من استثمارات الحافظة الى قطاع الاتصالات. بالمقابل تشير نتائج المسح إلى أن أكثر من 75% من الاستثمارات المباشرة في فلسطين جاءت من الأردن و13% من قطر. في حين جاء أكثر من نصف استثمارات الحافظة من الأردن و10% من الامارات و9% من سويسرا.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2011 في الضفة والقطاع 43.6% مقارنة مع 42.7% في الربع الثاني. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 46.2%، في حين لم تتعدَ 39% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (13.2% مقارنة مع 18.6%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس لأرباع الأعوام 2010- 2011 (%)

المنطقة والجنس	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	43.2	43.9	43.0	44.5	43.2	45.3	46.2
قطاع غزة	36.3	37.0	36.0	36.3	37.0	38.1	39.0
الضفة والقطاع	**40.7**	**41.5**	**40.5**	**41.5**	**41.0**	**42.7**	**43.6**
ذكور							
الضفة الغربية	70.0	69.6	69.1	69.3	69.0	71.2	73.1
قطاع غزة	60.9	62.5	61.5	63.4	62.5	64.0	64.3
الضفة والقطاع	**66.7**	**67.1**	**66.4**	**67.2**	**66.7**	**68.6**	**70.0**
إناث							
الضفة الغربية	15.8	17.6	16.3	19.1	16.7	18.8	18.6
قطاع غزة	11.2	11.0	10.0	8.7	11.0	11.6	13.2
الضفة والقطاع	**14.1**	**15.2**	**14.0**	**15.3**	**14.7**	**16.2**	**16.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 852.4 ألف في الربع الثاني من العام 2011 إلى 839 ألف في الربع الثالث2011، أي بنسبة 1.5%. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 18%. ولكن يبدو أن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثالث 2011 حسب مكان العمل على 60% في الضفة الغربية، و30% في غزة، و10% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2010- 2011

مكان العمل	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11	Q3/11
القوة البشرية (ألف)	2,342.4	2,365.0	2,387.2	2,490.7	2,432.2	2,454.7	2,477.3
القوى العاملة	953.9	980.4	966.9	1,001.2	996.9	1,047.9	1,080.8
عدد العاملين (ألف)	743.7	756.0	709.5	767.2	780.2	852.4	839.0
الضفة الغربية (%)	61.7	64.6	63.5	63.9	61.2	60.7	59.7
قطاع غزة (%)	27.2	25.3	26.0	25.8	28.8	29.4	29.9
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.1	10.1	10.5	10.3	10.0	9.9	10.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع لأرباع الأعوام 2010- 2011 (%)

القطاع	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011
الأراضى الفلسطينية							
قطاع عام	23.2	23.5	24.7	24.6	22.9	21.6	22.8
قطاع خاص	61.8	62.5	61.4	61.3	63.3	64.8	63.1
قطاعات أخرى	3.9	3.9	3.4	3.8	3.8	3.7	3.7
إسرائيل ومستوطنات	11.1	10.1	10.5	10.3	10	9.9	10.4
الضفة الغربية							
قطاع عام	15.9	15.7	16.9	16.5	15.4	14.5	15.9
قطاع خاص	66.2	68.2	66.5	67.2	68.2	69.1	67.0
قطاعات أخرى	2.6	2.6	2.4	2.5	2.4	2.4	2.3
إسرائيل ومستوطنات	15.3	13.5	14.2	13.8	14	14.0	14.8
قطاع غزة							
قطاع عام	42.8	46.9	47	48	41.7	38.6	38.8
قطاع خاص	49.9	45.5	46.9	44.3	51.3	54.6	54.1
قطاعات أخرى	7.3	7.6	6.1	7.7	7	6.8	7.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2011، مستوعباً 67% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 16%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية بمقدار 1.4 نقطة مئوية خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الذي سبقه.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ثبات نسبة العاملين بأجر في الاراضي الفلسطينية بين الربعين الثاني والثالث 2011، ولكن إلى انخفاضها بمقدار نقطتين

مئويتين بين الربع الثالث 2011 والربع المناظر في العام 2010. بينما ارتفعت نسبة مشاركة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بأكثر من نقطتين مئويتين بين الربعين المتناظرين (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب العمل في قطاع غزة خلال الربع الثالث 2011 (إلى 5.7% مقارنة مع 3% في الربع الثاني 2011). وربما يعود هذا إلى التحسن الطفيف في المناخ الاقتصادي في القطاع خلال الفترة.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2010- 2011 (%)

المنطقة والحالة العملية	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11	Q3/11
الضفة الغربية							
صاحب عمل	7.1	7.3	7.0	7.0	8.0	7.6	7.4
يعمل لحسابه	21.4	20.6	20.2	19.3	18.9	19.0	18.8
مستخدم بأجر	63.3	62.3	64.9	64.0	66.7	64.7	64.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.2	9.8	7.9	9.7	6.4	8.7	9.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة							
صاحب عمل	4.3	4.7	4.7	3.2	3.0	3.0	5.7
يعمل لحسابه	17.1	13.6	14.0	12.4	18.7	20.3	15.8
مستخدم بأجر	75.0	80.0	79.1	81.8	73.9	70.3	71.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	3.6	1.7	2.2	2.6	4.4	6.4	6.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية							
صاحب عمل	4.8	6.6	6.4	6.0	6.6	6.3	6.9
يعمل لحسابه	18.2	18.8	18.6	17.6	18.8	19.4	17.9
مستخدم بأجر	73.6	66.8	68.6	68.6	68.8	66.4	66.4
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	3.4	7.8	6.4	7.8	5.8	7.9	8.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثاني والثالث 2011، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربعين المتناظرين 2010 و2011 (انظر الجدول 2-5). في قطاع البناء والتشييد على سبيل المثال، على الرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الثالث 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة بقيت على حالها مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. تجدر الإشارة إلى زيادة نسبة العاملين في قطاع البناء في قطاع غزة من 2% في الربع الثالث 2010 إلى 4% في الربع الثالث 2011. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 39% في الربع الثالث 2010 إلى 36% في الربع المناظر من العام الماضي. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم إلى 21% مقارنة مع 19.8% خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 2-5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع الأعوام 2010- 2011 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11	Q3/11
الأراضي الفلسطينية							
الزراعة والصيد والحراجة	11.8	12.7	10.2	12.5	10.6	11.5	10.9
محاجر وصناعة تحويلية	12.6	10.9	11.4	10.7	11.5	12.3	12.1
البناء والتشييد	12.7	13.4	13.8	12.7	13.8	14.5	13.9
التجارة والمطاعم والفنادق	18.9	18.8	19.8	19.5	20.0	20.4	21.0
النقل والتخزين والاتصالات	6.3	5.8	5.9	5.9	6.4	6.1	6.0
خدمات وغيرها	37.7	38.4	38.9	38.7	37.7	35.2	36.1
الضفة الغربية							
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	14.4	10.9	15.1	10.6	12.3	11.5
محاجر وصناعة تحويلية	15.1	13.2	13.6	12.9	14.1	15.0	14.7
البناء والتشييد	17.0	17.1	17.2	15.8	17.4	18.0	17.3
التجارة والمطاعم والفنادق	19.2	19.5	21.1	20.0	21.3	20.9	21.9
النقل والتخزين والاتصالات	6.3	5.7	5.6	5.4	5.9	5.6	5.4
خدمات وغيرها	29.9	30.1	31.6	30.8	30.7	28.2	29.2
قطاع غزة							
الزراعة والصيد والحراجة	9.9	7.8	8.0	5.1	10.5	9.5	9.3
محاجر وصناعة تحويلية	6.0	3.8	5.1	4.3	5.0	5.7	5.8
البناء والتشييد	1.3	2.5	4.0	4.0	4.9	6.2	6.0
التجارة والمطاعم والفنادق	18.2	16.9	16.2	18.0	16.8	19.4	18.8
النقل والتخزين والاتصالات	6.4	6.0	6.8	7.3	7.6	7.2	7.3
خدمات وغيرها	58.2	63.0	59.9	61.3	55.2	52.0	52.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثالث في الأراضي الفلسطينية 22.4% (19.7% في الضفة الغربية و28% في قطاع غزة) بزيادة مقدارها 3.7 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2011. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة خلال الربع الثالث بحوالي 2.4 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق. من جهة أخرى، فإن معدل البطالة في الربع الثالث 2011 انخفض بشكل ملحوظ مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، من 26.6% إلى 22.4% (انظر جدول 2-6). ويعود هذا أساساً إلى انخفاض البطالة في القطاع من أكثر من 40% إلى 28% خلال الفترة.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 37.9%. ووصل المعدل بين الإناث الشابات إلى 58% بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى 34%. هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع الأعوام 2010-2011 (%)

المنطقة والجنس	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11	Q3/11
الأراضي الفلسطينية							
ذكور	21.1	22.4	25.4	23.4	20.5	16.4	20.5
إناث	26.8	25.0	32.6	23.2	27.3	28.6	30.5
المجموع	22.0	22.9	26.6	23.4	21.7	18.7	22.4
الضفة الغربية							
ذكور	15.9	14.9	18.9	16.5	16.3	13.4	18.3
إناث	19.1	16.4	25.3	18.6	21.8	23.3	25.3
المجموع	16.5	15.2	20.1	16.9	17.4	15.4	19.7
قطاع غزة							
ذكور	31.7	37.5	38.3	37.0	28.9	22.4	24.9
إناث	46.0	49.7	53.9	40.9	42.1	43.6	43.4
المجموع	33.9	39.3	40.5	37.4	30.8	25.6	28.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الأعوام 2010-2011 (%)

الفئات العمرية	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011
كلا الجنسين							
15-24	35.3	37.4	42.5	39.9	38.2	30.3	37.9
25-34	22.4	23.8	28.0	22.5	22.5	20.6	22.5
35-44	15.5	14.2	16.6	14.1	12.2	10.2	14.2
45-54	14.7	14.8	18.2	18.0	13.6	12.1	12.8
55+	12.3	15.6	15.5	13.1	10.0	9.8	8.1
المجموع	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**	**21.7**	**18.7**	**2.4**
ذكور							
15-24	33.7	35.6	39.2	38.5	35.3	26.4	34.0
25-34	19.0	21.6	24.9	21.3	19.6	16.0	17.7
35-44	15.4	14.6	17.2	14.8	12.3	9.6	14.8
45-54	16.9	17.2	20.6	21.0	15.6	13.3	14.6
55+	14.5	18.8	17.4	14.8	10.9	11.3	9.6
المجموع	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**	**20.5**	**16.4**	**20.5**
إناث							
15-24	44.3	46.9	59.5	47.1	53.8	51.0	58.1
25-34	36.1	32.7	41.0	27.1	33.8	37.3	40.0
35-44	16.2	12.1	13.8	10.9	11.9	12.9	11.4
45-54	3.1	3.4	5.1	2.5	3.1	6.9	5.1
55+	1.5	1.7	2.1	3.2	4.5	3.0	0.9
المجموع	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**	**27.3**	**28.6**	**30.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011.

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور: هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم؛ إذ يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم إلى 13 سنة فأكثر. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 41%، في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات على 1.8%.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2010- 2011 (%)

عدد السنوات الدراسية	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011
			كلا الجنسين				
0	10.5	14.4	15.9	15.6	15.5	11.9	10.4
6-1	24.5	24.9	28.0	25.7	23.1	16.5	20.3
9-7	23.2	23.9	27.7	24.4	22.6	17.8	21.5
12-10	20.8	22.9	24.9	24.2	20.5	16.1	20.4
+13	22.1	21.8	27.5	21.3	22.1	22.8	26.0
المجموع	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**	**21.7**	**18.7**	**22.4**
			ذكور				
0	20.7	27.2	24.4	25.2	23.4	18.5	19.9
6-1	27.2	28.4	30.6	28.3	25.6	18.4	22.7
9-7	24.1	25.3	29.1	26.2	23.4	18.6	22.2
12-10	21.5	23.9	25.2	25.4	20.6	16.4	21.0
+13	13.7	14.1	19.3	15.5	15.1	13.1	17.2
المجموع	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**	**20.5**	**16.4**	**20.5**
			إناث				
0	-	1.5	2.7	2.6	4.1	5.1	1.8
6-1	5.1	3.5	5.2	6.8	2.2	4.3	3.6
9-7	10.6	7.7	7.7	5.6	9.9	7.4	12.2
12-10	13.4	10.7	20.8	10.8	19.5	12.6	14.0
+13	37.2	35.3	41.6	31.4	34.9	39.2	41.0
المجموع	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**	**27.3**	**28.6**	**30.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. ان الخريجين من تخصص العلوم الطبيعية يعانون من أدنى بطالة خلال الربع الثالث 2011. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 16.9%، (أي أنه من بين 100 خريج هنالك حوالي 17 متعطلون عن العمل من تخصص العلوم الطبيعية). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل حوالي 42% خلال الربع الثالث 2011.

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص خلال الربع الثالث من العام 2010 و2011 (%)

التخصص	الربع الثالث 2010		الربع الثالث 2011	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	53.8	46.2	58	42
علوم إنسانية	66.4	33.6	73.9	26.1
العلوم الاجتماعية والسلوكية	69.8	30.2	72.2	27.8
الصحافة والاعلام	59.8	40.2	63.2	36.8
الأعمال التجارية والإدارية	73.8	26.2	73.2	26.8
القانون	87.1	12.9	79.3	20.7
العلوم الطبيعية	73.9	26.1	83.1	16.9
الرياضيات والإحصاء	79.4	20.6	73.7	26.3
الحاسوب	59.3	40.7	60.8	39.2
الهندسة والمهن الهندسية	81.1	18.9	73.5	26.5
العلوم المعمارية والبناء	77.2	22.8	78.2	21.8
الصحة	81.7	18.3	80.5	19.5
الخدمات الشخصية	90.4	9.6	80.6	19.4
باقي التخصصات	70.5	29.5	81.0	19.0
المجموع	**71.4**	**28.6**	**72.7**	**27.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

2-4 الأجر وساعات العمل

ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً تقريباً بين الربعين الثاني والثالث من العام 2011. في حين شهد متوسط أجر عمال غزة انخفاضاً بمقدار 4%، وأجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً بمقدار 2.5%. أما عند المقارنة بين الربعين المتناظرين فيلاحظ أن متوسط أجر العاملين في الضفة انخفض (2.6%)، ومتوسط أجر العاملين في غزة ارتفع قليلاً (2.2%)، في حين ازداد أجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات بمقدار 6.3% (انظر العدد 25 من المراقب لمراجعة أثر رفع الحد الادنى للأجور في اسرائيل).

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 70% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 60% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثالث 2011، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة وفي إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2010-2011

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	**41.8**	**22.3**	**89.8**	**76.9**
الربع الثالث 2010				
الضفة الغربية	43.4	22.4	86.6	76.9
قطاع غزة	39.9	23.2	58.0	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.3	154.7	150.0
لمجموع	**41.9**	**22.4**	**92.4**	**76.9**
الربع الرابع 2010				
الضفة الغربية	43.2	22.1	86.8	76.9
قطاع غزة	37.8	23.7	59.5	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.0	20.4	160.5	150.0
المجموع	**41.2**	**22.2**	**92.2**	**76.9**
الربع الأول 2011				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
المجموع	**41.3**	**22.2**	**92.4**	**76.9**
الربع الثاني 2011				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
المجموع	**40.9**	**22.5**	**90.8**	**76.9**
الربع الثالث 2011				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
المجموع	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[1]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف المحلية في الربع الثالث من العام 2011 نحو 1,193 وظيفة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 40% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، وأقل بـــ 10% من الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). وتجدر الملاحظة أنه كان هناك 67 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها، بالإضافة إلى وجود 9 إعلانات للعمل في المملكة العربية السعودية وإعلان لأطباء من كافة التخصصات للعمل في الإمارات العربية المتحدة.

استحوذ قطاع المنظمات غير الحكومية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2011 بنسبة 47%، يليه القطاع الخاص بنسبة 43%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 10%. ارتفع عدد الشواغر المعلن عنها من قبل قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بنسب 109%، 16% على التوالي، في حين انخفض عدد الشواغر المعلن عنها من قبل القطاع الحكومي بنسبة 12% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام.

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 63%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 15% و13% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 9%. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 74%، في حين كان الطلب على درجات ماجستير فأعلى (6%)، وعلى دبلوم (8%)، وعلى أقل من ذلك (12%) (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010، والربع الثاني والثالث من العام 2011

	الربع الثالث 2010	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011			
			تموز	آب	أيلول	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	679	445	248	147	119	514
القطاع العام	414	140	52	37	34	123
المنظمات غير الحكومية	631	266	232	160	164	556
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	274	102	93	34	49	176
وسط الضفة	865	645	305	246	202	753
جنوب الضفة	140	88	97	39	25	161
قطاع غزة	140	16	37	25	41	103
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	121	77	25	25	18	68
بكالوريوس	929	544	397	267	223	887
دبلوم	148	105	48	20	30	98
أقل من ذلك	125	125	62	32	46	140
المجموع						
	1323	851	532	344	317	1193

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[1] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية التالية: القدس، الأيام والحياة. كذلك من الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 34%، في حين بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التطبيقية والعلوم الطبية 21%، 20% و13% على التوالي. أما التخصصات والمهن الأخرى فقد حازت على نسبة 12%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (انظر جدول 2-12).

يتوجب التأكيد أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[2].

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث 2011

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	7	35	105	0	0	9	**156**
علوم إنسانية واجتماعية	17	82	120	1	0	26	**246**
علوم تطبيقية	43	107	68	0	1	24	**243**
علوم إدارية واقتصادية	38	199	129	0	1	38	**406**
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	17	89	34	0	0	3	**143**
المجموع	**122**	**512**	**456**	**1**	**2**	**100**	**1,193**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: دراسة حديثة: كل 100 تصريح عمل في اسرائيل تقلّص عائد التعليم لدى الفلسطينيين بمقدار 13%

نشر قسم الأبحاث في بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) في تشرين الأول الماضي دراسة بعنوان "أثر التشغيل في إسرائيل على سوق العمل الفلسطيني"[3]. وتكمن خصوصية هذه الدراسة في أنها اعتمدت على مصدرين للمعلومات: مسح القوى العاملة (الذي ينشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً منذ أواسط التسعينات)، وعدد تصاريح العمل في إسرائيل (وليس في المستوطنات) التي تمنحها السلطات الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين "المؤهلين" (أي للأشخاص المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و45 سنة).

هدفت الدراسة بشكل محدد إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة: ما هو أثر زيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين الذكور "المؤهلين" على تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى تشغيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى العائد على التعليم (أي على نسبة أجر العمال المتعلمين المهرة إلى أجر العمال غير المهرة ذو التعليم الأقل من 12 سنة).

قامت الدراسة أولاً بتحليل الأرقام على المستوى الكلي (الماكرو): ملاحقة أثر زيادة عدد تصاريح العمل على نسبة أجر العمل الماهر إلى غير الماهر في المحافظات الفلسطينية المختلفة خلال 2005- 2009. وتوصلت إلى أن كل زيادة بمقدار 10 نقاط مئوية في نسبة الأشخاص في كل محافظة فلسطينية الذين يعملون في إسرائيل يترافق مع انخفاض بمقدار 21 نقطة مئوية في نسبة أجر العمل الماهر إلى العمل غير الماهر في تلك المحافظة. لا بل إن أجر العمال المهرة وغير المهرة يتطابق (أي أن العائد على التعليم يختفي كلياً) عندما تبلغ نسبة الذكور الذين يعملون في إسرائيل 28% من إجمالي العاملين في المحافظة. ومن الملفت للنظر هنا أن تآكل العائد على التعليم لا يأتي فقط بسبب ارتفاع أجور العمال غير المهرة الذين يعملون في إسرائيل، ولكن أيضاً بسبب ارتفاع أجور العمال غير المهرة الذين يعملون بالضفة عند زيادة عدد تصاريح العمل إلى إسرائيل.

[2] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

[3] Haggy Etkes: The Impact of Employment in Israel on the Palestinian Labor Force. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2001.11, Nov. 2011.

تنتقل الدراسة بعد ذلك إلى التحليل على المستوى المايكرو (الأفراد) وتعتمد في هذا على مسح القوى العاملة السنوي الذي يغطي 90 ألف شخص سنوياً. وتجد أن هناك ارتباطاً قوياً بين عدد تصاريح العمل للذكور "المؤهلين" وبين مستوى تشغيل العمال الفلسطينيين غير المهرة (خصوصاً في إسرائيل). ولكن الارتباط مع تشغيل العمال المهرة ضعيف وغير ذو دلالة. وتجد الدراسة بشكل عام أن هناك أثر مضاعف (Multiplier) ضعيف للتشغيل في إسرائيل على التشغيل الفلسطيني الكلي.

تستخلص الدراسة الجدول التالي عن العمال الذين حصلوا على تصاريح عمل في 2008 وكيف كان حالهم في العام السابق عليه، أي في العام 2007.

جدول 1 : العمال الذين حصلوا على تصاريح عمل في 2008 كيف كان حالهم في العام 2007

	كافة القطاعات		قطاع التشييد		قطاع الزراعة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أشخاص كانوا خارج قوة العمل	524	5	170	3	71	6
أشخاص كانوا عاطلين	1,771	17	1,206	22	126	11
أشخاص كانوا يعملون في الضفة	1,997	20	984	18	323	27
أشخاص كانوا يعملون فى إسرائيل (تصاريح)	4,764	47	2,570	46	562	48
أشخاص كانوا يعملون في إسرائيل (دون تصاريح)	1,113	11	614	11	94	8
المجموع	10,169	100	5,544	100	1,176	100

المصدر: Eteks, 2011

يستفاد من الجدول أنه كان هناك نحو 10,170 شخص فلسطيني يحمل تصاريح عمل في إسرائيل في العام 2008. ومن بين هؤلاء نحو 2,300 (أو 22%) كانوا إما عاطلين أو خارج قوة العمل في العام السابق على حصولهم على تصاريح. وهو ما يدلل على أهمية التصاريح في زيادة التشغيل بين العمال غير المهرة. يستفاد أيضاً من الجدول أن 20% من حملة التصاريح كانوا يعملون في داخل الضفة في العام الأسبق، أي أن هؤلاء "استبدلوا" مكان عملهم من الضفة إلى اسرائيل وهو ما يعني أنهم حصلوا على أجور أعلى ولكن دون تأثير على مستويات التشغيل أو البطالة.

قام المؤلف بتلخيص النتائج التي توصلت إليها دراسته على الشكل التالي: كل زيادة بمقدار 100 تصريح عمل تصدرها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين تؤدي إلى:

- ✧ زيادة تشغيل العمال "المؤهلين" الذكور وغير المهرة في إسرائيل والضفة بمقدار 60 الى 86 شخص (اعتماداً على نوع الاحصاءات التي يتم استخدامها: احصاءات في نقطة زمن واحدة Cross-section أو عبر الفترات Panel data).
- ✧ تحويل في مكان عمل نحو 19 عامل فلسطيني من الضفة إلى إسرائيل.
- ✧ ليس هناك من أثر ذو دلالة إحصائية لاصدار تصاريح العمل الاضافية على تشغيل (أو على أجور) العمل الماهر، أي على العاملين الذين أتموا أكثر من 12 سنة تعليم.
- ✧ تقليص العائد على التعليم، أي تآكل مكسب التعليم (Premium)، بمقدار 13%.

هذا يعني أن مكاسب المدى القصير من زيادة عدد التصاريح (زيادة تشغيل وأجور العمال "المؤهلين" غير المهرة) للاقتصاد الفلسطيني يقابله خسائر على المدى الطويل (تآكل العائد على التعليم). وهذه النتيجة توصلت إليها دراسات أخرى في السابق. إذ أن العائد على التعليم في الأراضي الفلسطينية منخفض نسبياً مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة. ويبلغ هذا العائد 4.2% فقط عند أخذ العاملين في الضفة وإسرائيل معاً و5.6% عند أخذ العاملين في الضفة فقط. وتعود أسباب هذا الانخفاض، تبعاً للدراسة، إلى أمرين: رخص التعليم عند الفلسطينيين بسبب دور الأونروا ومجانية الجامعات (أي زيادة العرض)، والقيود على نمو الاقتصاد وهو ما يؤدي الى انخفاض الطلب على العمل الماهر. هذا طبعاً إلى جانب توفر فرص عمل مجزية مادياً للعمل الفلسطيني غير الماهر في اسرائيل. وتقترح الدراسة كعلاج لهذا الأمر، كما اقترحت دراسات سابقة متعددة، أن يقوم الفلسطينيون بفرض ضريبة على أجور العمال العاملين في إسرائيل للحد من تدهور عائد التعليم. ويشير البحث إلى أن العمال الفلسطينيون نادراً ما يدفعون ضرائب دخل في إسرائيل نظراً لأن دخلهم غالباً ما يكون أقل من حد السماح الضريبي (4,700 شيكل شهرياً في 2011).

3- المالية العامة

تشير البيانات المتاحة إلى تحسن الوضع المالي للسلطة الوطنية خلال الربع الثالث من العام 2011، حيث شهد أداء المالية العامة خلال هذا الربع التطورات التالية بالمقارنة مع الربع الثاني من نفس العام:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 42.4% (إلى 971.5 مليون دولار)، على خلفية ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية.
- انخفاض إجمالي النفقات العامة بنحو 13.3% (إلى 725.8 مليون دولار)، جرّاء تراجع النفقات الجارية والتطويرية.
- تراجع العجز الجاري إلى نحو 133.4 مليون دولار، أو ما يعادل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 9.2% في الربع الثاني.
- تراجع الرصيد القائم من الدين العام بنسبة 10.4% (إلى 1,943.8 مليون دولار)، على خلفية تراجع الدين العام الداخلي.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثالث من العام 2011:

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2011*

(مليون دولار)

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**850**	**726.9**	**932.7**	**767.2**	**682**	**971.5**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**491.3**	**522.2**	**438.9**	**580.6**	**536.1**	**545.1**
الإيرادات المحلية	**499.6**	**526**	**505.8**	**591.5**	**538.7**	**545.1**
الإيرادات الضريبية	134.7	115.3	104.9	134.8	121.6	102.5
الإيرادات غير الضريبية	59.5	104.8	59.5	44.4	68.4	66
إيرادات مقاصة	305.4	305.9	341.4	412.3	348.8	376.6
ارجاعات ضريبية	8.3	3.7	66.8	10.9	2.6	0
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**358.7**	**204.7**	**493.8**	**186.6**	**145.9**	**426.3**
لدعم الموازنة	317.6	177.9	443.4	162.9	126.8	339.2
لدعم المشاريع التطويرية	41.1	26.8	50.4	23.7	19.1	87.1
إجمالي النفقات العامة	**819.2**	**784.6**	**880.3**	**716.7**	**837.2**	**725.8**
النفقات الجارية، ومنها:	**765.1**	**690.9**	**803.8**	**677.8**	**745.0**	**678.5**
الأجور والرواتب	395.4	373.8	423.3	433.1	453.7	409.2
نفقات غير الأجور	303	258	334.2	200.6	248.1	230.4
صافي الإقراض	66.7	59	46.3	44.1	43.1	39
النفقات التطويرية	**54.1**	**93.7**	**76.5**	**38.9**	**92.2**	**47.2**
ممولة من قبل الخزينة	13	67	26.1	15.2	73.1	(39.9)
ممولة من قبل الدول المانحة	41.1	26.8	50.4	23.7	19.1	87.1
العجز/الفائض الجاري	**(273.7)**	**(168.7)**	**(364.8)**	**(97.2)**	**(208.9)**	**(133.4)**
العجز/الفائض الكلى (قبل المنح والمساعدات)	**(327.8)**	**(262.4)**	**(441.3)**	**(136.1)**	**(301.1)**	**(180.6)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**30.8**	**(57.7)**	**52.5**	**50.5**	**(155.2)**	**245.7**
التمويل	**(30.8)**	**57.7**	**(52.5)**	**(50.5)**	**155.2**	**(245.7)**
صافى التمويل من المصارف المحلية	(31.5)	40.2	(36.6)	(53.9)	167.5	(209.6)
الرصيد المتبقي	0.7	17.4	(15.8)	3.4	(12.3)	(36.1)
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).

* بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بعام 2010 منشورة بالدولار وقد تم إدراجها في الجدول كما هي من المصدر وهي بيانات محدثة. بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثالث من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات اشارة سالبة.

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 42.4% خلال الربع الثالث من عام 2011 لتبلغ حوالي 971.5 مليون دولار، على خلفية ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لدعم الموازنة ودعم المشاريع التطويرية. شكّلت المساعدات الخارجية نحو 43.9% من الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث 2011 مقارنة بنحو 21.4% للربع السابق من نفس العام.

شهدت الإيرادات المحلية الصافية تحسناً طفيفاً بنحو 1.7% مقارنةً بما كان عليه الوضع للربع السابق، ونمو بنحو 4.4%مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. يلاحظ استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد من إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 69%.

أما فيما يخص إيرادات المقاصة، ارتفعت خلال الربع الثالث بنسبة 8% مقارنة بالربع السابق[4]، لتبلغ 376.6 مليون دولار. وكانت ايرادات المقاصة خلال الربع الثالث أعلى بنسبة 23.1% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية (التي تجمعها السلطة مباشرة) فقد تراجعت خلال الربع الثالث بنسبة 15.7% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 102.5 مليون دولار. علماً أن الايرادات الضريبية انخفضت أيضاً بنسبة 11.1% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية، انخفضت خلال الربع الثالث من العام2011 بنسبة 3.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 66 مليون دولار

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2011 إلى حوالي 426.3 مليون دولار (ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الربع السابق). ويعود ذلك إلى ارتفاع الدعم المقدم من الدول العربية، ومن الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المنح والمساعدات خلال الربع الثالث ارتفع بنحو 108% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

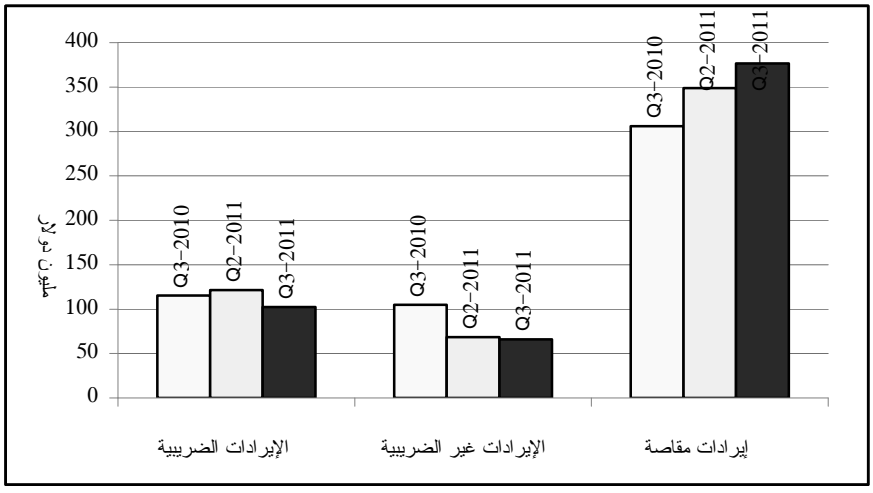

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

وفيما يتعلق بدعم الموازنة، ساهمت الدول العربية بحوالي 207.3 مليون دولار (أي ما يعادل 45.4% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع الثالث)، وكانت المملكة العربية السعودية مصدر رئيس لهذا التمويل بحوالي 179 مليون دولار.

[4] إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيكل، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار في مقابل الشيكل، عند النظر في التطورات على إيرادات المقاصة كما تم تحصيلها بالشيكل فإن الارتفاع أعلى من ذلك ويصل إلى نحو 11%.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث 2011

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار	**491.3**	**522.2**	**438.9**	**580.6**	**536.1**	**545.1**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	57.8	71.8	47.1	75.7	78.6	56.1
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	64.2	75.6	54.6	85.7	72.0	80.3
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	26.6	28.1	22.6	28.6	23.5	24.3
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار	**358.7**	**204.7**	**493.8**	**186.6**	**145.9**	**426.3**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	42.2	28.2	52.9	24.3	21.4	43.9
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	46.9	29.6	61.4	27.5	19.6	62.8
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.4	11.0	25.4	9.2	6.4	19.0
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)*	**1,844.4**	**1,858.7**	**1,941.0**	**2,032.6**	**2,280.8**	**2,242.7**

المصدر: جدول رقم (3-1)

* الناتج المحلي الاجمالي مقدر من قبل فريق البحث خلال الارباع للعام 2010 في حين أن مصدر البيانات خلال الارباع للعام 2011 هو الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

وفي المقابل، ساهمت الدول الأجنبية بحوالي 165.4 مليون دولار، أو ما يعادل 35.7% من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية خلال الربع الثالث من عام 2011. توزعت هذه المساعدات بين الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بحوالي 72 مليون دولار، والبنك الدولي 42.5 مليون دولار، ودعم مقدم من الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 50 مليون دولار. أما الدعم التطويري فقد وصل خلال الربع الثالث لحوالي 87 مليون دولار أو ما يعادل 19% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2011

(مليون دولار)

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	**318.5**	**177.9**	**443.5**	**192.5**	**128.2**	**372.7**
منح عربية	**57.5**	**60**	**113.3**	**52.9**	**26**	**207.3**
منح دولية	**261**	**117.9**	**330.2**	**139.6**	**102.2**	**165.4**
الآلية الفلسطينية-الأوروبية	72.2	88.6	107.4	88.5	45.1	72.1
البنك الدولي	95.4	29.2	73.6	49.6	41.4	42.5
الولايات المتحدة	74.8	0	148.1	0	0	50.3
فرنسا	15.9	0	0	0	14.4	0
منح قديمة لصالح الوزارات	2.7	0.1	1.1	1.5	1.4	0.6
التمويل التطويري	**41.1**	**26.8**	**50.4**	**23.7**	**19.1**	**87.1**
إجمالي التمويل الخارجي	**359.6**	**204.7**	**493.9**	**216.2**	**147.3**	***459.8**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي- البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية. بيانات المنح والمساعدات للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثالث من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح.

* الاختلاف في قيمة المساعدات والمنح الخارجية كما هي في الجدول 3-1 (426.3 مليون دولار) وقيمتها كما هي في الجدول 3-3 (459.8 مليون دولار) يعود للمصدر. علماً أن قيم الدعم التطويري متطابقة والاختلاف هو في المنح المخصصة لدعم الموازنة والتي تعادل 339.2 مليون دولار وفقاً للجدول 3-1 في حين تعادل 372.7 مليون دولار وفقاً للجدول 3-3.

3-2 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة 13.3% خلال الربع الثالث من عام 2011 لتبلغ حوالي 725.8 مليون دولار، على خلفية تراجع كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته 93.5% من إجمالي النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2011. واستقطعت الأجور والرواتب حصة الأسد من مكونات النفقات الجارية بنسبة 60% (409.2 مليون دولار). ويلاحظ انخفاض فاتورة الأجور والرواتب بنحو 9.8% مقارنة بالربع الثاني من العام 2011، وبنحو 9.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010[5].

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثالث 2011

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية (مليون دولار)	**765.1**	**690.9**	**803.8**	**677.8**	**745.0**	**678.5**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	93.4	88.1	91.3	94.6	89.0	93.5
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.5	37.2	41.4	33.3	32.7	30.3
النفقات التطويرية (مليون دولار)	**54.1**	**93.7**	**76.5**	**38.9**	**92.2**	**47.2**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.6	11.9	8.7	5.4	11.0	6.5
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.9	5.0	3.9	1.9	4.0	2.1
إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)	**819.2**	**784.6**	**880.3**	**716.7**	**837.2**	**725.8**
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	44.4	42.2	45.4	35.3	36.7	32.4

المصدر: جدول 3-1

أما نفقات غير الأجور(تشغيلية وتحويلية ورأسمالية) والتي شكلت ما نسبته 34% من النفقات الجارية، فقد تراجعت بنحو 7.2% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

كذلك سجّل الإنفاق على صافي الإقراض[6] تراجعاً بنحو 9.6% خلال الربع الثالث من عام 2011 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام ليبلغ 39 مليون دولار. كما أن حصة صافي الإقراض من النفقات الجارية كانت في تراجع مستمر (من 8.5% في الربع الثالث من العام 2010 إلى حوالي 5.7% خلال الربع الثالث من العام 2011). وتجدر الإشارة إلى أن استمرار التراجع في هذا البند يقوي احتمالات الوصول إلى ما خصص له في موازنة 2011 والبالغ 592 مليون شيكل.

كما تراجعت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث من عام 2011 لتبلغ 47.2 مليون دولار مقارنة مع 92.2 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ حوالي 87.1 مليون دولار. أي أن نحو 40 مليون دولار تم تحويلها من مخصصات الإنفاق التطويري إلى الإنفاق الجاري).

[5] تجدر الإشارة هنا إلى أن فاتورة الرواتب مقومة بعملة الشيكل قد تراجعت بنسبة أقل، بنحو 6.6%، وهو ما يدلل على أن جزء من التراجع في فاتورة الرواتب مقومة بالدولار مرده ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (سعر الصرف يعادل 3.44 شيكل لكل دولار خلال الربع السابق مقابل 3.55 للربع الحالي).

[6] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

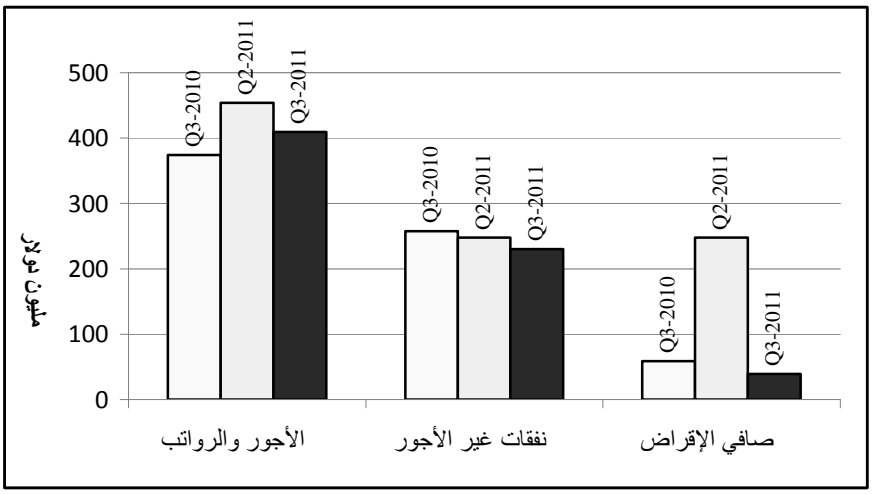

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)، إلى تراجع العجز الجاري خلال هذا الربع ليبلغ حوالي 133.4 مليون دولار مقارنة مع 208.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2011 ومقارنة بحوالي 168.7 مليون دولار في الربع المناظر من العام السابق. وشكل هذا العجز حوالي 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 9.2% في الربع الثاني من العام 2011.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال الربع الثالث 2011

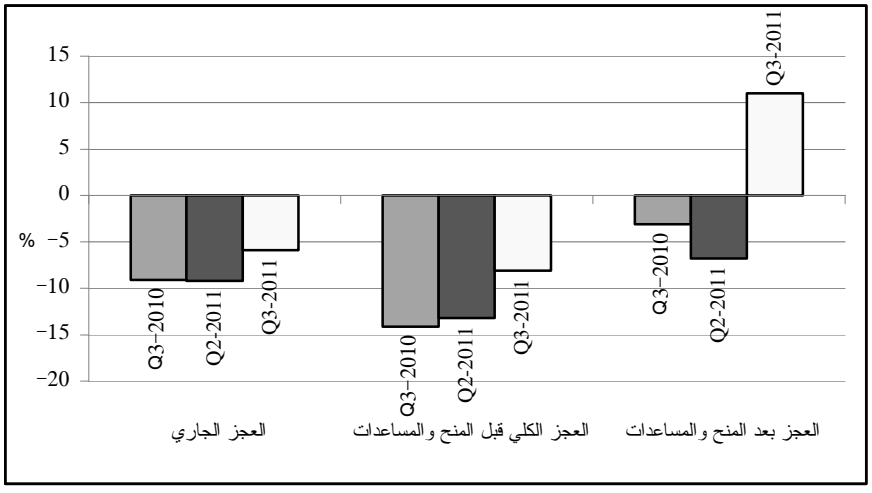

المصدر: جدول 3-1.

بلغ العجز الكلي (انفاق جاري وتطويري) قبل المنح والمساعدات حوالي 180.6 مليون دولار، في حين بلغ إجمالي المنح والمساعدات 726 مليون دولار، أي أن رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات سجل فائضاً بحوالي 245.7 مليون دولار، مقارنة مع عجز بحوالي 155 مليون دولار للربع السابق. وساهم هذا الفائض في سداد نحو 25.5% من الدين المحلي المستحق للمصارف المحلية كما كان عليه للربع السابق.

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ صافي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2011 حوالي 159.2 مليون دولار مقابل 138 مليون في الربع السابق[7]. وتوزع هذا البند خلال الربع الثالث بين مطلوبات للسلطة الفلسطينية بنحو 3 مليون دولار ومستحقات عليها بنحو 162.4 مليون دولار. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات هذا إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (180.6 مليون) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 340 مليون دولار.

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات خلال العام 2011

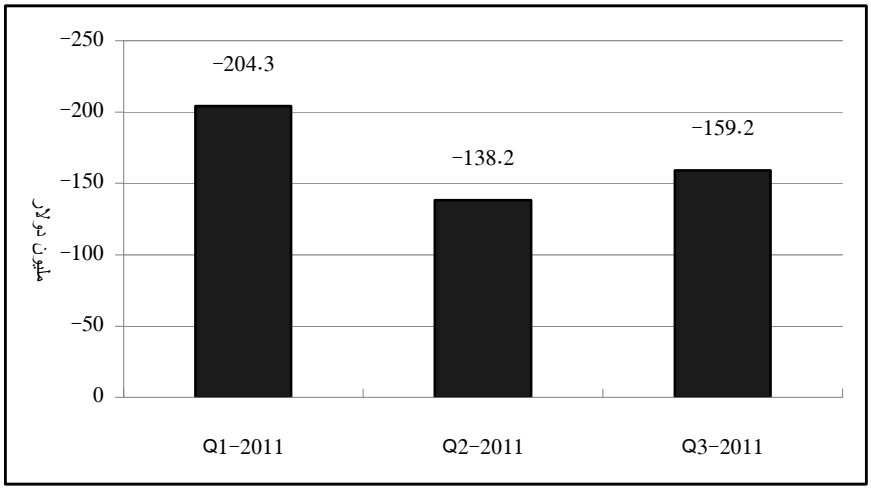

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-5 ايرادات المقاصة

يعرض الجدول 3-5 التطورات في إيرادات المقاصة (وفقاً لأساس الالتزام) خلال الربع الثالث 2011. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 379 مليون دولار (نمو 3.7% عن الربع السابق ونمو 19% مقارنة بالربع المناظر).

وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ ارتفاع العائد من ضريبة المحروقات بنسبة 3%، وارتفاع إيرادات الجمارك (تعكس زيادة الاستيراد وربما انخفاض التهرب الضريبي ايضاً) بنسبة 2%، وارتفاع العائد من ضريبة القيمة المضافة بنحو 1%. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث هذه كانت متساوية (الثلث تقريباً لكل منهم).

ساهمت إيرادات المقاصة بنحو 72% من إجمالي الإيرادات المحلية في الربع الثالث من العام 2011. وعند إضافة المساعدات الأجنبية للموازنة فإن حصة إيرادات المقاصة تنخفض إلى نحو 40%. كما يتضح من الجدول أيضاً أن 6% فقط من ايرادات المقاصة جاءت من البضائع التي تم ادخالها إلى قطاع غزة.

[7] بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا عن الفارق بين العجز الجاري على أساس نقدي والعجز على أساس الاستحقاق. من جهة أخرى يقيس هذا البند السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة*

(مليون دولار)

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إيرادات مقاصة	**300.8**	**318.8**	**336.2**	**329.0**	**365.4**	**379**
الضفة الغربية	**281.1**	**298.1**	**307.9**	**312.0**	**353.4**	**355.8**
قطاع غزة	**21.2**	**21.7**	**29.8**	**16.2**	**13.8**	**23.2**
الجمارك	105.3	112.1	118.2	115.9	130	132.6
الضفة الغربية	100.3	106.2	111.3	107.9	124.0	125.4
قطاع غزة	5.0	6.0	7.0	8.0	6.0	7.2
القيمة مضافة	91.3	97.1	96.9	104.1	118	119.2
الضفة الغربية	86.6	91.3	91.4	99.1	112.0	112.9
قطاع غزة	4.7	5.8	5.5	5.0	6.0	6.3
المحروقات	102.8	108.6	119.6	109.9	115.6	119.2
الضفة الغربية	92.7	99.7	103.8	105.9	115.6	109.5
قطاع غزة	10.1	9.0	15.8	4.0	0	9.7
ضريبة الشراء	1.5	1.0	0.6	0	0	0
ضريبة الدخل	0	0	0.4	0	0	7.0
أخرى	0	0	0.4	(0.8)	1.8	1.1
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)	68.8	73.2	78.5	69.8	68.5	71.8
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)	37.8	49.8	36.5	50.0	53.8	39.7
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي (%)	16.3	17.2	17.3	16.2	16.0	16.9

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

* تجدر الاشارة إلى استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها. الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية. أما البيانات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة هي أرقام تقريبية وفقاً لتقديرات البنك الدولي بنفس الخصوص.

3-6 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثالث من العام 2011 تراجعـاً بنحو 10.4% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1.9 مليـار دولار. وتوزع هذا الدين بين دين خارجي بنسبة 57% ودين محلي بنسبة 43%. كما يتضح من الجـدول 3-6 أن نحـو 17% من إجمالي الدين المحلي والمستحق للجهاز المصرفي يخص هيئة البترول. ولقد جاء انخفاض الدين العـام الكلـي بسبب انخفاض الدين المحلي بنحو 26%. أما الدين الخارجي فقد ارتفع رصيده خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع السابق، ليصل حوالي 1.1 مليار دولار. وتوزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 55%، مؤسـسات دولية وإقليمية بنحو 31%، وقروض ثنائيـة بنـسبة 14%. وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 2.6 مليون دولار مقارنة بحوالي 5.2 مليـون دولار للربع السابق.

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الثالث من 2011

(مليون دولار)

البيـــان	2010			2011		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين العام الداخلي	**780.3**	**875.6**	**839.6**	**907.2**	**1,123.7**	**827.6**
المصارف المحلية	**772.4**	**866.9**	**830.8**	898.0	1,114.1	818.9
قروض	432.3	397.8	345.1	402.6	433.4	376.9
جاري مدين	244.6	369.8	390.7	362.2	529.9	302.7
هيئة البترول	95.5	99.3	95.0	133.2	150.8	139.3
المؤسسات العامة الأخرى	**7.9**	**8.8**	**8.8**	**9.2**	**9.6**	**8.7**
الدين العام الخارجي	**1,064.6**	**1,071.4**	**1,043.3**	**1,044.4**	**1,046.9**	**1,116.2**
المؤسسات المالية العربية	**550.3**	**552.5**	**539.4**	**539.2**	**539.8**	**617.3**
صندوق الأقصى	444.1	444.1	444.1	444.1	444.1	522.7
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.8	54.8	42.6	42.1	42.2	42.4
البنك الإسلامي للتنمية	51.5	53.6	52.7	53.0	53.5	52.2
المؤسسات الدولية والإقليمية	**353.1**	**350.6**	**348.3**	**346.6**	**346.2**	**342.4**
البنك الدولي	305.9	304.0	302.9	301.0	300.0	298.0
بنك الاستثمار الأوروبي	25.5	24.6	23.4	23.4	23.9	22.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.3	3.5	3.4	3.5	3.5	3.4
الأوبك	18.4	18.5	18.6	18.7	18.8	18.9
القروض الثنائية	**161.1**	**168.3**	**155.6**	**158.6**	**160.9**	**156.5**
اسبانيا	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9
ايطاليا	27.5	31.3	31.2	32.6	34.8	32.4
الصين	4.8	4.9	4.9	5.0	5.0	5.1
السويد	23	26.3	26.5	28.1	28.2	26.1
اليونان	12.9	12.9	0	0	0	0
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	**1,844.9**	**1,947.0**	**1,882.9**	**1,951.6**	**2,170.6**	**1,943.8**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد

يعاني الشعب الفلسطيني، وكذلك الاقتصاد الفلسطيني، من حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حزيران عام 2007. ومنذ ذلك الحين بات للشعب الفلسطيني حكومتان تديران الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية كل في منطقته، ويشمل ذلك أيضاً الجانب المالي، إذ بات هناك موازنة حكومية خاصة لكل منهما.

أعلنت حكومة حماس في نهاية العام الماضي موازنتها للعام 2012. وافترضت الموازنة استمرار الوضع السياسي على حاله مع حدوث انفراج بسيط على القيود المفروضة على القطاع، مما سينعكس في نمو المؤشرات الاقتصادية. بلغت موازنة العام 2012 لحكومة حماس نحو 770 مليون دولار. وهذا يمثل زيادة بمقدار 22% عن موازنة العام 2011، التي بلغت 630 مليون دولار فقط.

وذكر الموقع الرسمي لوزارة المالية في غزة أن إيرادات الجباية المحلية ستبلغ 174 مليون دولار، أي أن الموازنة تعاني من عجز مقداره 595 مليون دولار. ولم تتوفر معلومات عن مصادر تمويل هذا العجز. وتجدر الإشارة إلى أن إنفاق حكومة حماس في العام 2010 بلغ 540 مليون دولار، في حين بلغت إيراداتها المحلية في ذلك العام 55 مليون دولار فقط.

سيذهب ما يقارب من 53% من موازنة حكومة حماس للعام 2012 إلى الأجور والرواتب. ويقدّر أن حكومة حماس قامت بتعيين نحو 34,200 شخص جديد في القطاع المدني والعسكري. وبلغت حصة وزارة الداخلية والأمن 34% من الموازنة العامة، ووزارة الصحة 17%، ووزارة التربية والتعليم 11%.

تمثل موازنة حكومة حماس للعام 2011 ما نسبته 19% فقط من موازنة السلطة في رام الله للعام نفسه. ولكن يتوجب الإشارة هنا إلى أن السلطة في رام الله تقوم بتحويل نحو مليار دولار سنوياً لدفع رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة (البالغ عددهم نحو 70 ألف موظف حكومي)[8]، ولتسديد فواتير استهلاك القطاع من الوقود والمياه.

ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية حول موازنة حكومة حماس في العام 2011، وعدم صدور موازنة السلطة في رام الله للعام 2012 عند كتابة هذا الصندوق، سوف نقارن بين الموازنتين للعام 2010:

مقارنة لموازنتي حكومة حماس والسلطة في رام الله للعام 2010

(المبالغ بالمليون دولار)

البند	القيمة		التوزيع النسبي		كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	حكومة حماس	حكومة رام الله	حكومة حماس	حكومة رام الله	حكومة حماس*	حكومة رام الله
صافي الإيرادات المحلية (والمقاصة)	55	1,927	%10	%63	%3.7	%26
إجمالي النفقات الجارية	540	3,076	%100	%100	%36	%42
رواتب وأجور	200	1,613	%37	%52	%13	%21
النفقات التشغيلية	59	493	%10	%16	%3.9	%6.7
النفقات التحويلية	154	705	%28	%23	%10	%9.5
النفقات التطويرية	127	450	%23	%14	%8.4	%6
الإنفاق على الأمن	غ.م.	894	غ.م.	%29	غ.م.	%12
الإنفاق على الصحة	غ.م.	350	غ.م.	%17	غ.م.	%4.7
الإنفاق على التعليم	غ.م.	538	غ.م.	%12	غ.م.	%7.3
العجز بعد خصم الإيرادات المحلية	484	1,149	%90**	%37**	%32	%16
عدد الموظفين	34,200	179,000***	–	–	–	–

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات وزارة المالية، الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لعام 2010، رام الله– فلسطين. بيانات وزارة المالية في غزة، الموازنة العامة للعام 2010، غزة– فلسطين.

* تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في العام 2010 بزيادة قدرها 5% عن الناتج في العام 2009. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

** العجز بالنسبة للإنفاق الجاري.

*** بما فيها موظفي السلطة الوطنية في غزة.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قبل الانشقاق تتلقى نحو 28% من ايراداتها المحلية من قطاع غزة، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 2% فقط الآن. من ناحية أخرى، يوضح الجدول أن الإنفاق العام لحكومة حماس بلغ 36% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في العام 2010 مقابل نسبة تبلغ 42% لحكومة رام الله. ولكن، وعلى افتراض صحة المعلومات من وزارة المالية في رام الله التي تقول بأن حكومة رام الله تحول نحو 120 مليون دولار شهرياً إلى قطاع غزة (كرواتب للموظفين ومدفوعات لاستهلاك الوقود والكهرباء والتحويلات الأخرى)، فإن إجمالي الإنفاق العام في قطاع غزة يرتفع إلى 1,980 مليون في السنة (1,440 مليون من رام الله + 540 مليون من موازنة حكومة حماس). أي أن نسبة الإنفاق العام في غزة ترتفع إلى 150% من الناتج المحلي، في حين تنخفض النسبة في الضفة الغربية إلى 22% فقط. لا حاجة للتأكيد أن الأرقام المذكورة في الجدول هي تقريبية إلى حد كبير، وهي مذكورة فقط لإعطاء انطباعات عامة ليس أكثر.

[8] ديوان الموظفين العام، 2009. دائرة الأبحاث والمشاريع. رام الله: فلسطين. الموقع الالكتروني http://www.gpc.pna.ps/diwan/index.gpc

4- القطاع المصرفي [9]

أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2011 استقرارا نسبيا في أداء تلك المصارف مقارنة بالفترات السابقة. إذ بقيت التقلبات المسجلة في البنود الرئيسة للميزانية المجمعة طفيفة بوجه عام. وسجلت موجودات/مطلوبات إجمالي المصارف العاملة في فلسطين نمواً بنسبة 0.2% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق من العام 2011. أما أبرز التطورات في البنود الرئيسة لجانبي الموجودات والمطلوبات للميزانية المجمعة فكانت على النحو التالي:

جانب الأصول:

- ✧ تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 6.4%.
- ✧ ارتفاع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 12%[10].
- ✧ تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 2%.
- ✧ تراجع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 11.1%.
- ✧ تراجع مجموع الاستثمارات بنسبة 0.4%.

جانب الخصوم:

- ✧ تراجع إجمالي الودائع بحوالي 1.5%.
- ✧ تراجع ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 1.9%.
- ✧ ارتفاع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 4.9%.
- ✧ ارتفاع إجمالي رأس مال المصارف (حقوق الملكية) بنسبة 2.2%.

وفي نهاية الربع الثالث من العام 2011 زاد عدد الفروع والمكاتب بفرع واحد، ليصبح 224 فرعاً ومكتباً. في حين بقي عدد المصارف العاملة في فلسطين ثابتاً عند 18 مصرفاً.

جدول 4-1: عدد المصارف والفروع في الأراضي الفلسطينية موزعة بين محلي ووافد خلال العام 2011

	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب		
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
المصارف المحلية	8	111	117	118
المصارف الوافدة	10	105	106	106
المجموع	**18**	**216**	**223**	**224**

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-2 أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. يظهر الجدول أنه لم يطرأ تغير يذكر على إجمالي الأصول/المطلوبات خلال الربع الثالث من عام 2011 مقارنة بالربع السابق من نفس العام. وبالرغم من الاستقرار النسبي للبنود الرئيسة، إلا أن هناك بعض التغيرات التي طرأت على البنود الفرعية، وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات والتطورات.

[9] البيانات الواردة في هذا الجزء هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

[10] الأرصدة الخارجية هي الأموال التي تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإيداعها خارج فلسطين.

جدول 4-2: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني
للفترة من الربع الثالث 2010- الربع الثالث 2011

(مليون دولار)

البيان	2010		2011		
بيان الميزانية	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الأصول (الإجمالي)	**8325.8**	**8589.9**	**8728.9**	**8837.2**	**8860.5**
النقدية والمعادن الثمينة	605.4	542.8	497.9	539.6	545.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3732.6	3949.3	3782.3	3502.2	3722.2
محفظة الأوراق المالية	691.3	574.1	588.7	582.0	629.5
التسهيلات الائتمانية المباشرة	2782.7	2825.5	3094.8	3434.8	3215.2
القبولات المصرفية	4.5	3.6	3.7	5.4	5.2
الاستثمارات	132.4	349.6	357.8	311.5	310.2
الأصول الثابتة	138.5	144.2	142.7	152.9	163.3
الأصول الأخرى	238.4	200.8	261.0	308.7	269.5
المطلوبات (الإجمالي)	**8325.8**	**8589.9**	**8728.9**	**8837.2**	**8860.5**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	438.7	420.6	418.6	452.8	474.8
إجمالي ودائع الجمهور	6621.3	6802.2	6928.8	6950.3	6820.5
القبولات المنفذة والقائمة	14.4	15.3	13.4	17.8	17.7
المطلوبات الأخرى	126.0	108.3	114.5	117.5	217.4
مخصص ضرائب وأخرى	139.1	147.9	155.7	167.1	173.8
حقوق الملكية	986.3	1095.6	1098.6	1131.7	1156.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي موجودات المصارف العاملة في فلسطين بقيمة بلغت نحو 23.3 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة مع الربع الثاني. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ أن صافي موجودات المصارف حقق نمواً بنحو 6.4%. وبالنظر إلى هيكل موجودات المصارف، يلاحظ أن مجموع الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف شهد ارتفاعاً بنسبة 6.3% مقارنة بالربع السابق. وهي ناجمة عن ارتفاع أرصدة المصارف الخارجية بنسبة 12%. أما صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد شهد تراجعاً بنحو 6.4%. ومن الجدير ملاحظته، أن هذين البندين مجتمعين يشكلان ما يزيد على 78% من موجودات المصارف العاملة في فلسطين.

وبخصوص باقي البنود الرئيسة المكونة لجانب الموجودات، فقد ارتفع بند النقدية بنسبة 1.1% بين الربع الثاني والثالث، كذلك ارتفعت محفظة الأوراق المالية. وتراجعت الاستثمارات بشكل طفيف وكذلك الأصول الأخرى بنسبة 12.7%. ويوضح الشكل 4-1 توزيع موجودات المصارف.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2011 ما نسبته 36.3% من موجودات المصارف العاملة في فلسطين، لتتراجع حصتها بنحو 3 نقاط مئوية بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال الربع السابق. وقد نتج ذلك عن تراجع صافي التسهيلات الائتمانية بحوالي 220 مليون دولار. ومن خلال تحليل مكونات التسهيلات الائتمانية، يلاحظ أن التراجع في تسهيلات الجاري مدين هو السبب الرئيس للتراجع في مجموع التسهيلات. ومن الملاحظ أيضاً أن التراجع في تسهيلات الجاري مدين ناتجة عن تراجع حصة السلطة الوطنية من هذا التسهيل (بمقدار 204 مليون دولار). أما تسهيلات القروض فقد سجلت نمواً بنسبة 1.3% وبقيمة 30.9 مليون دولار خلال نفس الفترة.

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثالث من العام 2011

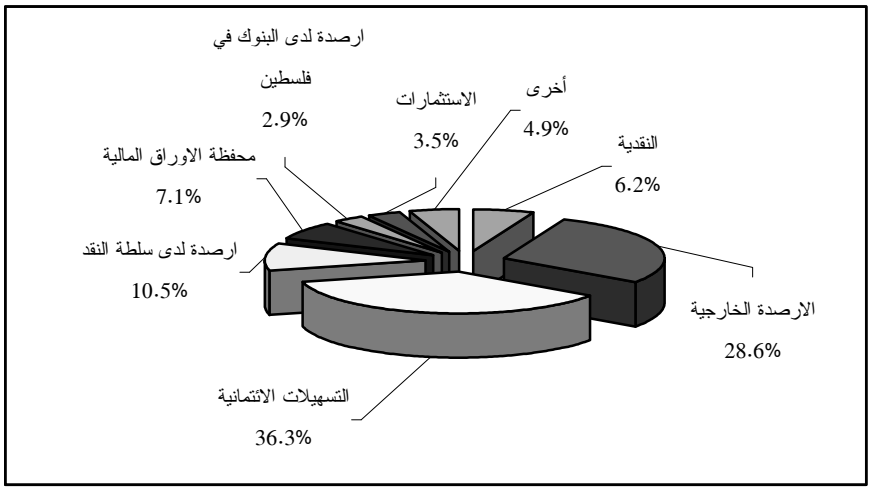

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وقد تمخض عن التطورات التي طرأت على بند التسهيلات الائتمانية تغير ملحوظ على هيكل تلك التسهيلات، فقد تراجعت حصة الجاري مدين بنحو 5.6 نقطة مئوية، لتستقر عند 26.8% من التسهيلات الائتمانية المباشرة، بينما زادت حصة تسهيلات القروض من 67.4% في الربع الثاني إلى 73% في الربع الثالث للعام 2011 (انظر الشكل 4-2).

شكل 4-2: توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الثالث 2011

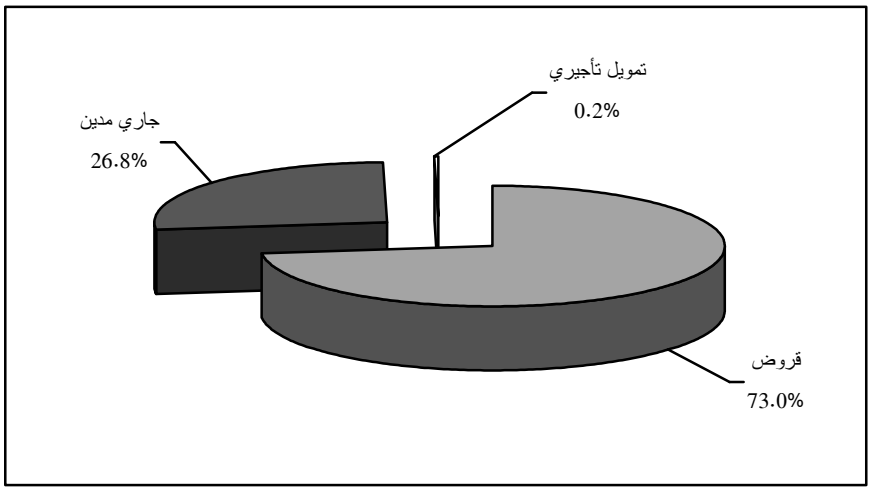

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وانعكس التراجع في تسهيلات الجاري مدين للسلطة الوطنية على توزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص. حيث تراجعت حصة القطاع العام من التسهيلات في الربع الثالث بنحو 6 نقاط مئوية عن مستواها في الربع السابق، وبلغت 26.6% من التسهيلات، بينما ارتفعت حصة القطاع الخاص لتبلغ 73.4%، مقارنة مع 67.5% في الربع السابق.

وبتوزيع التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وغزة، يلاحظ استحواذ الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات وبنسبة 91.4%، متراجعة بنقطة مئوية واحدة لصالح حصة قطاع غزة. ويعتبر هذا التغير في توزيع الحصص بين المنطقتين امتداد للتراجع في تسهيلات الجاري مدين المقدم للسلطة الوطنية والذي يظهر ضمن حصة الضفة الغربية من التسهيلات (انظر الجدول 4-3).

كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع عملة التسهيل بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار على النصيب الأكبر منها وبنسبة 62.5%، بزيادة بلغت نحو 4 نقاط مئوية مقارنة بالربع الثاني. أما التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل فقد شكّلت 23.8% من التسهيلات، فاقدة ما يقرب من 4 نقاط مئوية من حصتها خلال فترة المقارنة. ويمكن تعليل هذا التراجع بكون أن جل تسهيلات الجاري مدين المقدمة للسلطة الوطنية هي بعملة الشيكل.

جدول 4-3: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الثالث 2010-الربع الثالث 2011 (مليون دولار)

	2010		2011		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حسب التوزيع الجغرافى					
الضفة الغربية*	2604.3	2633.2	2858.6	3173.3	2937.4
قطاع غزة	178.4	192.3	236.2	261.5	277.8
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	885.3	837.4	915.7	1118.1	856.4
قطاع خاص مقيم	1844.6	1930.3	2116.8	2256.2	2303.8
قطاع خاص غير مقيم	52.8	57.8	61.3	60.5	55.0
حسب نوع التسهيل					
قروض	1960.9	1953.9	2169.7	2316.2	2347.1
جاري مدين	814.3	864.7	918.2	1111.1	860.6
تمويل تأجيري	7.5	6.9	6.9	7.5	7.5
حسب نوع العملة					
دولار أمريكى	1700.7	1714.9	1873.3	2011.5	2009.8
دينار أردنى	243.1	236.6	320.5	454.0	419.5
شيكل إسرائيلي	822.4	857.8	879.8	948.6	764.4
عملات أخرى	16.5	16.2	21.2	20.7	21.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

✧ **توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة[11]**

يظهر الجدول 4-4 توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2011

يشير الجدول 4-4 إلى استمرار هيمنة قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلية والخارجية على الحصة الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام 2011، وبنسبة 20.5%. ثم قطاع الإنشاءات الذي ارتفعت حصته بشكل طفيف لتبلغ 16.5% من إجمالي التسهيلات.

✧ **أرصدة المصارف الخارجية**

حددت سلطة النقد الفلسطينية سقفاً للتوظيفات الخارجية يبلغ 55% من إجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين. وفي نهاية الربع الثالث من العام 2011 شكلت الأرصدة الخارجية للمصارف، ما نسبته 28.6% من مجموع موجودات المصارف مرتفعة بنحو 3 نقاط مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع الثاني من العام. ومن الجدير بالملاحظة هنا تراجع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات المصارف بحوالي 3.4 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة، مما يعني وجود ترابط متين بين البندين (انظر الجدول 4-2).

[11] حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 3 و4.

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص في الأرباع الثلاث الأولى من 2011

القطاع الاقتصادي	حصة القطاع (مليون دولار)					
	الربع الأول	النسبة	الربع الثانى	النسبة	الربع الثالث	النسبة
العقارات والإنشاءات	368.2	16.4	385.3	16.2	401.3	16.5
تطوير الأراضي	83.3	3.7	27.4	1.2	21.9	0.9
التعدين والصناعة	287.7	12.8	295.3	12.4	292.5	12.0
التجارة الداخلية والخارجية	427.5	19.1	498.3	20.9	497.9	20.5
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	2.2	31.8	1.3	31.8	1.3
السياحة والفنادق والمطاعم	52.6	2.4	49.4	2.1	51.4	2.1
النقل والمواصلات	21.9	1	24.3	1	25.7	1.1
الخدمات	458.8	20.5	383.0	16.1	377.9	15.6
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	54.5	2.4	70.0	2.9	67.5	2.8
تمويل شراء السيارات	93.2	4.3	97.5	4.1	114.5	4.7
تمويل السلع الاستهلاكية	172.4	7.7	330.9	13.9	365.8	15.1
أخرى فى القطاع الخاص	168.8	7.5	188.4	7.9	180.0	7.4
المجموع	**2238.4**	**100**	**2381.6**	**100**	**2428.2**	**100**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ **أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية**

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10.5% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2011، وبقيمة بلغت نحو 927.9 مليون دولار. وتوزعت هذه ما بين احتياطيات إلزامية بنسبة 65%، وحسابات جارية بنسبة 8.2%، وحسابات أخرى بنسبة 26.8%.

2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات للمصارف العاملة في فلسطين بشكل رئيس من إجمالي الودائع (82%) ومن حقوق الملكية (13%). وبلغت ودائع الجمهور في نهاية الربع الثالث من العام 2011 6,820.5 مليون دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 2% عن الربع السابق، وزيادة بمقدار 3% عن الربع المناظر في 2010.

شكل 4-3: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثالث 2011

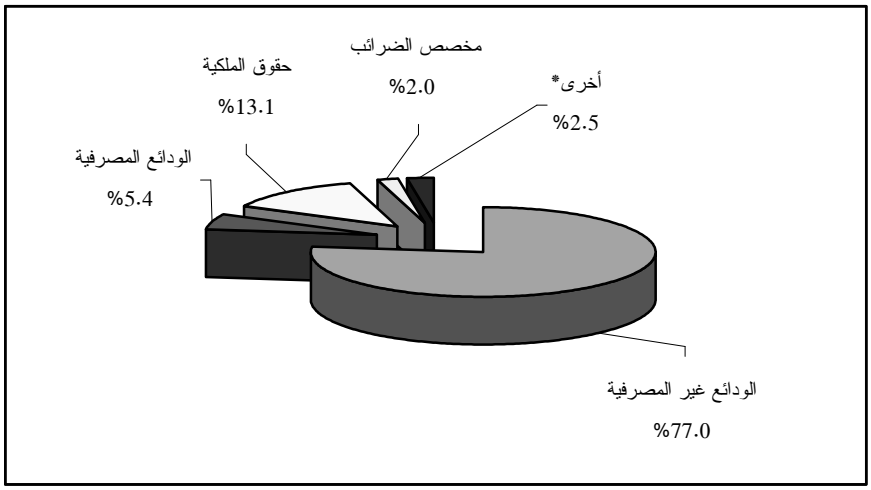

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.
* المطلوبات الأخرى تشمل: القبولات المنفذة والقائمة.

وتوزعت ودائع الجمهور ما بين القطاعين العام والخاص بنسب 7.7%، و92.3% على التوالي. وبقيت الضفة الغربية تستحوذ على الجزء الأكبر من ودائع الجمهور، وبنسبة 89%.

شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2011

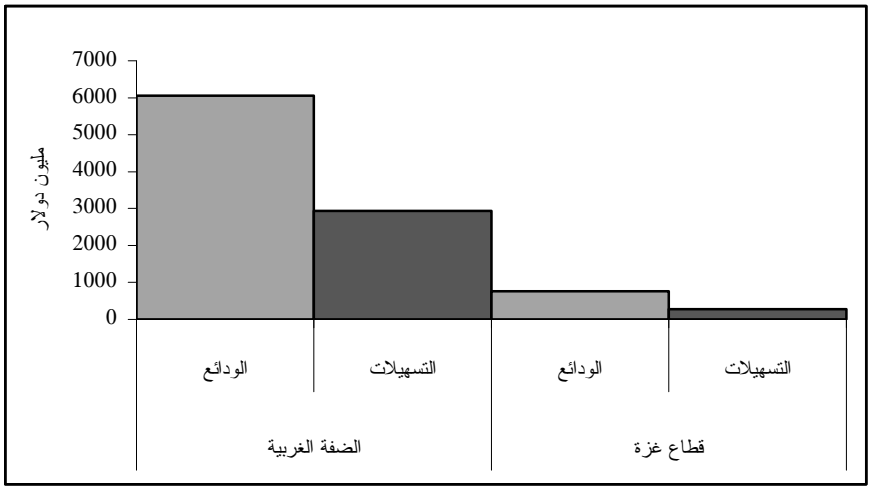

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وخلال الربع الثالث من العام توزعت ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 40%، وشكلت الودائع الآجلة 31%. أما ودائع التوفير فشكلت ما نسبته 28.6% (انظر شكل 4-5).

كما استمرت سيطرة عملة الدولار على إجمالي ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في فلسطين، إذ شكلت ودائع العملة الأمريكية نحو 40%. وشكلت عملة الشيكل 30% من تلك الودائع. تلاها الدينار الأردني (26.4%)، بينما كانت النسبة المتبقية وهي 4.7% للعملات الأخرى (انظر شكل 4-6).

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2011

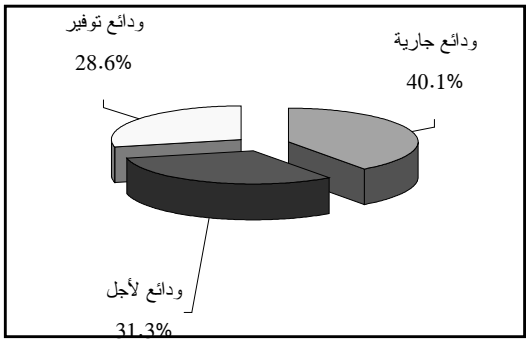

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

شكل 4-6: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث 2011

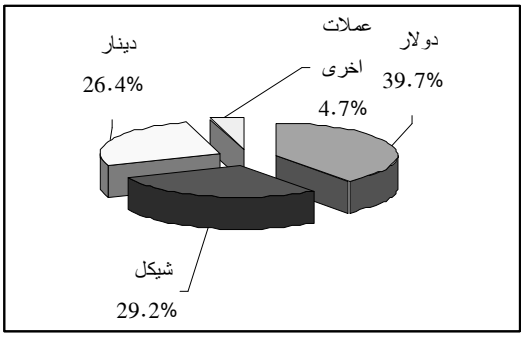

وفي نهاية الربع الثالث من العام 2011 سجّل مجموع رأس المال (حقوق الملكية) لمجمل المصارف العاملة في فلسطين نمواً بنسبة 2.2%، مقارنة بنهاية الربع السابق. ووصل إلى 1,156.3 مليون دولار. وتحرص سلطة النقد على رفع رأسمال المصارف كون ذلك يعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المختلفة.

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعض التغيرات خلال الربع الثالث من العام 2011، مقارنة بالربع الثاني من العام وبالربع المناظر من العام السابق عليه (انظر الجدول 4-5). فقد تراجعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) إلى 47.1% خلال فترة المقارنة، في مقابل ذلك ارتفعت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع بنحو 3.8 نقطة مئوية لنفس الفترة. وارتفعت نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع خلال الربع الثالث من العام لتصل 37.5%. وفي مقابل ذلك تراجعت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات إلى 77%.

✧ **أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية**

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2011 حوالي 29 مليون دولار، مقارنة مع نحو 32 مليون دولار في الربع الثاني. وبإضافة أرباح الربع الأول التي بلغت 38.6 مليون دولار، فإن صافي دخل المصارف للأرباع الثلاث الأولى من العام يكون قد بلغ 100 مليون دولار.

جدول 4-5: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الثالث 2010 – الربع الثالث 2011

(نسبة مئوية)

المؤشر	2010		2011		
	الربع 3	الربع 4	الربع 1	الربع 2	الربع 3
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	42.0	41.5	44.7	49.4	47.1
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	31.8	32.5	34.9	36.2	37.5
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	35.6	36.2	33.9	31.0	34.8
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	79.5	79.0	79.4	78.7	77.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

4-3 نشاط غرف المقاصة

يستدل من بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، أن نمواً بنسبة 1% قد طرأ على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع السابق. في مقابل ذلك يلاحظ ارتفاع في كل من عدد وقيمة الشيكات المعادة (انظر الجدول 4-6). ويبدو أن تأخير إسرائيل في تحويل الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية في بعض الأشهر السابقة، وما نتج عن ذلك من تأخر في صرف رواتب الموظفين الحكوميين قد ساهم في ارتفاع الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة.

جدول 4-6: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الثالث 2010– الربع الثالث 2011

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد (%)	القيمة (%)
2010/Q3	940,280	2,380.1	99,652	156.6	10.6	6.6
2010/Q4	984,926	2,620.4	98,896	155.3	10.0	5.9
2011/Q1	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
2011/Q2	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
2011/Q3	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

يدرس "المراقب" ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية: يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها، ففي العام 2010 بلغت هذه النسبة 43% مقارنة بـــ 46.4% في العام 2009[12].
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام الماضي 46 شركة، إذ لم يشهد هذا الربع إدراج شركات جديدة. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (10 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2011 نحو 3% مقارنة مع 8.5% في الربع الثاني، ويعود هذه الانخفاض إلى ضعف أداء السوق المالي خلال هذا الربع.

- الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2011 حوالي 2% مقارنة بـــ 4.8% خلال الربع الثاني من نفس العام. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 2.4%، قطاع الصناعة 2.5%، قطاع البنوك والخدمات المالية 1.6%، قطاع الخدمات 1.5% وقطاع التأمين 1.4%.

✧ درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. بلغت حصة الشركات الخمس الأولى نحو 75% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2011. وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (35%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (16%)، بنك فلسطين (13%)، بيرزيت للأدوية (6%) وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (5%). وبالمقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، يلاحظ تراجع كل من فلسطين للاستثمار الصناعي ومطاحن القمح الذهبي ودخول كل من بيرزيت للأدوية وموبايل الوطنية بدلاً منهما.

تدلل المؤشرات بشكل عام إلى انخفاض ملموس في نشاط البورصة خلال الربع الثالث من العام 2011. فلقد هبط أعداد الأسهم المتداولة بنسبة 65% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام لتصل إلى حوالي 25 مليون سهم، كما انخفضت بنسبة 32% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2010 (انظر شكل 4-7). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام الحالي حوالي 48 مليون دولار، مسجلةً انخفاضاً مقداره 65% عن الربع السابق، وبانخفاض 30% عن الربع الثالث من العام 2010 (انظر شكل 4-8).

[12] يتم وضع هذا المؤشر عادة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ولكن نظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2010 متوفرة فقط بالأسعار الثابتة، تم حساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

شكل 4-7: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2011

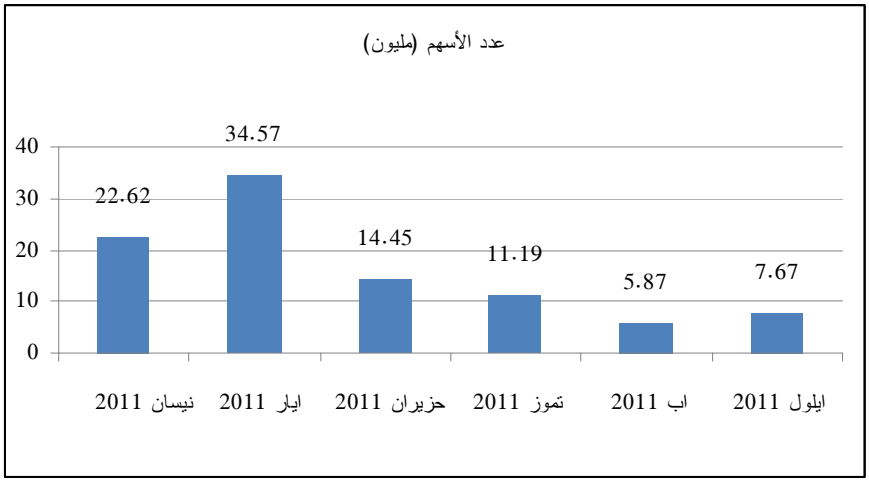

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2011

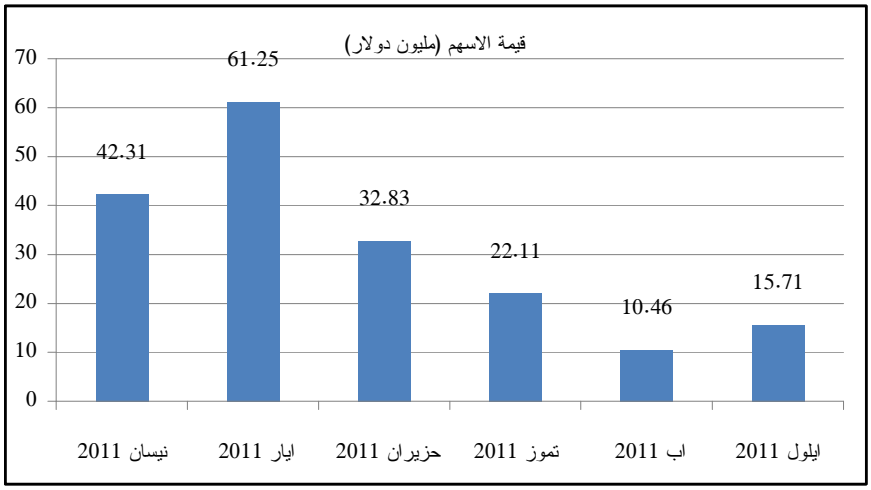

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث من العام 2011 عند 488.2 نقطة متراجعاً بـــ 4.51 نقطة عن إغلاق الربع الثاني. ويعود هذا إلى انخفاض مؤشرات كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (انخفض بنسبة 3.74%)، وقطاع الاستثمار (انخفض بنسبة 2.92%).

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2011، بنسبة 44%، يليه كلا من قطاع الاستثمار وقطاع البنوك والخدمات المالية بنسب 21.7% و19.8% على التوالي (انظر شكل 4-10).

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الأول والثاني والثالث 2011 والربع الرابع 2010

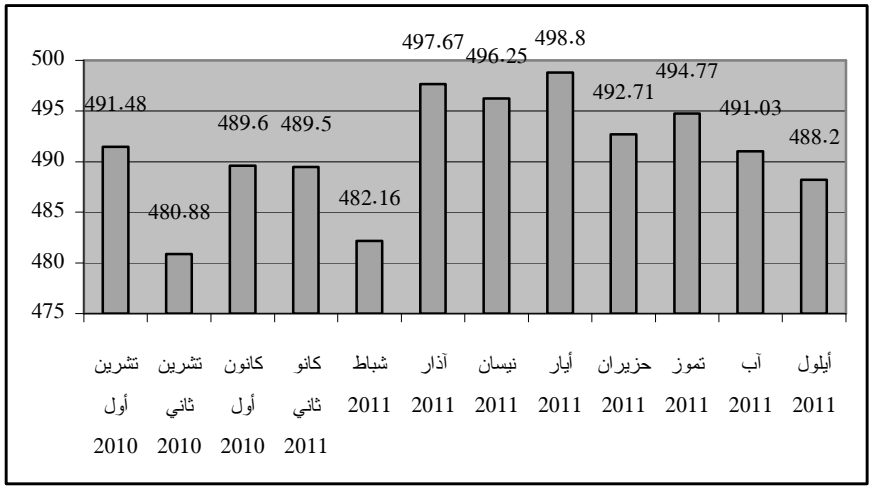

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-10: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2011

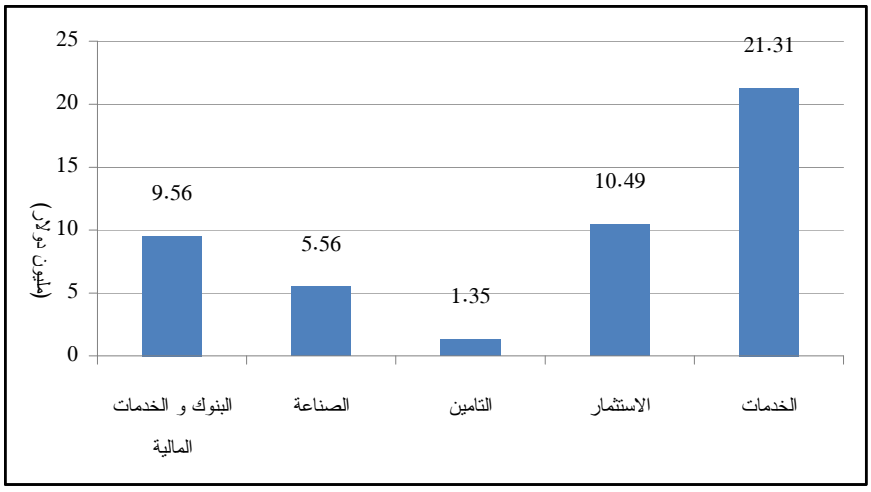

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2011 حوالي 2,801 مليون دولار منخفضة بنحو 13 مليون دولار (0.46%) عن قيمتها في نهاية الربع الثاني، ومسجلة ارتفاعاً مقداره 12% مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع الثالث من العام 2010. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 51.5%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 21.2% (انظر شكل 4-11).

شكل 4-11: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين
حسب القطاع في الربع الثالث 2011

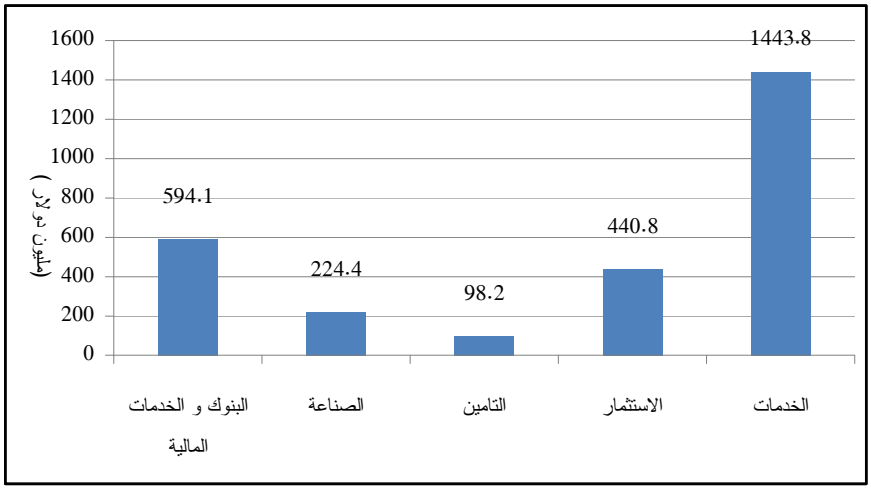

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين

أصدر مركز الابحاث التابع للكونغرس الأمريكي في مطلع تشرين الأول الماضي تقريراً بعنوان "المساعدات الأمريكية للفلسطينيين". وقام بوضع التقرير جيم زانوتي، وهو باحث متخصص بشؤون الشرق الأوسط*.

توصل التقرير إلى أن الحكومة الأمريكية تعهدت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينات وحتى الآن بتقديم ما يزيد على 4 مليارات دولار كمساعدات ثنائية للفلسطينيين. ويأتي فوق هذا المساعدات التي قدمتها أمريكا للفلسطينيين عبر المنظمات الدولية. إذ بلغت المساعدات عبر منظمة الأونروا نحو 4 مليارات أخرى منذ إنشاء الوكالة في 1950. ويشير التقرير إلى أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة طلبت المساعدات من الكونغرس على أرضية ثلاثة أولويات يوليها الكونغرس أهمية خاصة:

1. محاربة، أو تحييد أو الحيلولة دون، "الإرهاب ضد إسرائيل من قبل حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة".
2. خلق جو من الاستقرار والرضا في الضفة الغربية يجذب الفلسطينيين نحو التعايش السلمي مع إسرائيل ويعدَهم للحكم الذاتي.
3. سدّ الحاجات الإنسانية والحيلولة دون مزيد من عدم الاستقرار خصوصاً في قطاع غزة.

بلغت المساعدات الأمريكية السنوية للفلسطينيين، منذ سنة 2008 وحتى الآن، 600 مليون دولار بالمتوسط. وتتضمن هذه 200 مليون مساعدات مباشرة لدعم الموازنة وأكثر من 100 مليون دعم لقوات الأمن في الضفة الغربية (دعم غير قتالي /غير ذخيرة: Non lethal). أما باقي المبلغ، نحو 300 مليون دولار سنوياً، فهو مخصص للمشاريع المختلفة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. ويذهب جزء لا يستهان به من هذا المبلغ لدعم برامج التنمية والتطوير والحوكمة والإصلاح التي ترمي إلى بناء المؤسسات استعداداً للدولة الفلسطينية. ويقول التقرير ان متوسط المساعدات الأمريكية السنوية منذ 2008 هو أعلى بكثير مما كان عليه في الفترة (2000-2007) حيث لم يزد على 170 مليون دولار سنوياً، أو خلال الفترة (1994-1999) حيث بلغ 70 مليون فقط. ويعرض الجدول 1 قيمة المساعدات الأمريكية الثنائية إلى الفلسطينيين خلال السنوات المالية (2005-2012).

* Us Foreign Aid to the Palestinians: By J. Zanotti, Congressional Research Service. October 7, 2011

جدول 1: المساعدات الأمريكية الثنائية* إلى الفلسطينيين (مليون دولار)

الحساب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صندوق الدعم الاقتصادي	224.4	148.5	50.0	389.5	776.0	400.4	400.4	400.4
مساعدات غذائية	6.0	4.4	19.5	–	20.7	–	–	–
مساعدات لدعم سيادة القانون**	–	86.3	–	25.0	184.0	100.0	150.0	113
المجموع	**230.4**	**239.2**	**69.5**	**414.5**	**980.7**	**500.4**	**550.4**	**513.4**

* الأرقام هي للمساعدات الثنائية فقط أي تستثنى المبالغ التي تدفعها أمريكا للفلسطينيين عبر المنظمات الدولية مثل الأونروا وغيرها.

** اسم هذا الحساب حرفياً هو : "الحساب الدولي للسيطرة على المخدرات ودعم سيادة القانون (INCLE)"

ويؤكد التقرير أن المساعدات للفلسطينيين تخضع لمجموعة واسعة من شروط الرقابة والإشراف والقيود التشريعية بسبب خوف الكونغرس من أن تتحول هذه المساعدات إلى المجموعات الإرهابية الفلسطينية.

ويحلل التقرير بشكل مفصل قرارات اللجان المختلفة في الكونغرس الأمريكي بفرض "تجميد" على الدفعات المستحقة للفلسطينيين من معونة 2011 وذلك عقب توجه السلطة للحصول على عضوية في الأمم المتحدة. ويتعلق التجميد بمبلغين: 192 مليون من المساعدات الاقتصادية الموجهة عبر المنظمات غير الحكومية و148 مليون من المساعدات إلى القوات الأمنية. ولم يمكن من الواضح عند كتابة التقرير إلى متى سوف يستمر التجميد، هذا مع العلم بأن الإيقاف من قبل اللجان المختلفة في الكونغرس ليس ملزماً للسلطة التنفيذية.

يعرض الجدول 2 المبالغ التي طلبت إدارة أوباما من الكونغرس إقرارها كمساعدات للفلسطينيين في العام 2012. ويبلغ الرقم الكلي 513 مليون دولار.

جدول 2: المخصصات المقترحة للمساعدات الامريكية للفلسطينيين
في السنة المالية 2012

اسم الحساب والهدف	المبلغ (مليون دولار)
– صندوق المساعدات الاقتصادية	**400.4**
* دعم مباشر للموازنة الفلسطينية	200
* مساعدات للضفة والقطاع عبر USAID	200.4
– للمجتمع المدني والحوكمة وسيادة القانون	*20.0*
– صحة وتعليم وخدمات اجتماعية	*79.7*
– تنمية اقتصادية	*53.2*
– مساعدات إنسانية	*47.5*
– صندوق السيطرة على المخدرات وتطبيق القانون	**113.0**
* تدريب قوات أمنية	77.0
* مساعدات لوزارة الداخلية ووزارة العدل	36.0

ويقول التقرير أن لجنتان من لجان الكونغرس جعلتا صرف المبالغ المخصصة لدعم الموازنة الفلسطينية مشروطاً بإقرار وزيرة الخارجية الأمريكية بأن السلطة الفلسطينية "لن تعمل على الحصول، ولن تحصل على، اعتراف من الأمم المتحد بالدولة الفلسطينية خارج نطاق اتفاق تفاوضي بين إسرائيل والفلسطينيين". ولكن الكونغرس أعطى أيضاً وزير الخارجية صلاحية تجاهل هذا الشرط إذا ما كان الأمر يتعلق "بالأمن القومي". ويطالب القرار أيضاً من وزيرة الخارجية تقديم توصيات محددة حول الإجراءات التي يتوجب اتخاذها ضد م ت ف، بما فيها إغلاق مكاتبها في الولايات المتحدة، في حال سعى الفلسطينيون إلى الحصول على صفة دولة عضوة أو دولة غير عضوة في الأمم المتحدة دون الاتفاق مع إسرائيل حول هذا الأمر.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[13]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2011 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

وصل عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 إلى 287 شركة، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 23% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 75% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2011)

الربع	2008	2009	2010	2011
الربع الأول	247	454	334	389
الربع الثاني	334	412	428	373
الربع الثالث	315	349	164	287
الربع الرابع	287	438	290	
المجموع	1,183	1,653	1,216	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2011 حوالي 39 مليون دينار أردني[14]، لتسجل انخفاضاً بنسبة 27% مقارنة مع الربع الثاني، وارتفاعاً بنسبة 69% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010. وقد تراوح رأس مال نحو 97% من الشركات بين 10,000 إلى نصف مليون دينار، في حين كان أعلى رأس مال تم تسجيله هو 3 مليون دينار لـــ "شركة الهدف الأردن فلسطين للأوراق المالية" في نابلس.

استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2011، بنسبة 29% (11.3 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 25% (9.6 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الثالث والرابع قطاعي الصناعة (21%) وقطاع الإنشاءات (16%) (انظر شكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (120 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (163 شركة) وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (4 شركات)، واستحوذ كل منها على 46%، 53% و1% (على التوالي) من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 5-2).

[13] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

[14] تم تسجيل الشركات في الربع الثاني 2011 بثلاث عملات: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الدرهم الإماراتي. وبلغت قيمة رؤوس الأموال بهذه العملات: (33,514,000) دينار أردني (248 شركة)، (7,464,000) دولار أمريكي (37 شركة) و (1,150,000) درهم إماراتي (شركتان). وتم اعتماد أسعار الصرف: دولار- دينار (0.70624)، درهم- دينار (0.19224).

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث 2011

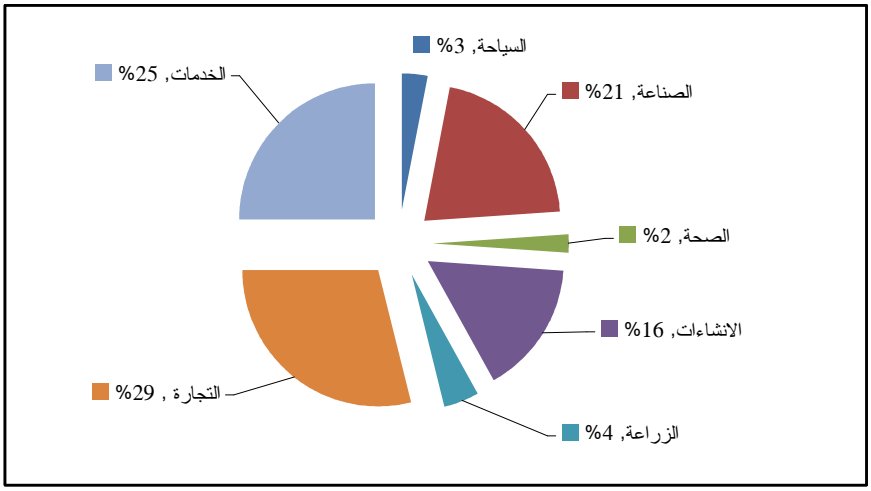

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2010 والربع الأول والثاني والثالث من العام 2011 (مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	
الربع الأول 2010	20.809	22.225	0	0.595	43.629
الربع الثاني 2010	21.399	39.355	0	12.605	73.359
الربع الثالث 2010	9.941	10.044	0	2.958	22.943
الربع الرابع 2010	12.196	42.180	182.664	3.945	236.805
2010	**64.345**	**113.804**	**182.664**	**20.103**	**376.736**
الربع الأول 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
الربع الثاني 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
الربع الثالث 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

وبالنسبة إلى توزيع الشركات المسجلة على محافظات الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (32.8%)، يليها محافظة الخليل بنسبة 19.2%، ثم محافظة نابلس بنسبة 17.1% (انظر جدول 5-3).

جدول 5-3: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربع الثالث والرابع من العام 2010 والربع الأول والثاني من العام 2011

المحافظة	الربع الثالث 2010		الربع الرابع 2010		الربع الأول 2011		الربع الثاني 2011		الربع الثالث 2011	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	48	29.3	126	43.4	135	34.7	137	36.7	94	32.8
الخليل	22	13.4	39	13.4	63	16.2	64	17.2	55	19.2
نابلس	19	11.6	14	4.8	68	17.5	56	15.0	49	17.1
طولكرم	9	5.5	8	2.8	26	6.7	14	3.8	10	3.5
جنين	14	8.5	28	9.7	29	7.5	33	8.8	31	10.8
أريحا والأغوار	1	0.6	3	1.0	4	1.0	10	2.7	2	0.7
ضواحي القدس	12	7.3	19	6.6	6	1.5	9	2.4	10	3.5
بيت لحم	19	11.6	34	11.7	39	10.0	26	7	21	7.3
قلقيلية	10	6.1	11	3.8	11	2.8	12	3.2	5	1.7
سلفيت	9	5.5	7	2.4	5	1.3	6	1.6	7	2.4
طوباس	1	0.6	1	0.3	2	0.5	6	1.6	3	1.0
المجموع	164	100	290	100	389	100	373	100	287	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة الخليل على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 24.7% (9.6 مليون دينار)، تليها محافظة رام الله بنسبة 22.3% (8.7 مليون دينار)، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلا من محافظتي جنين ونابلس (انظر الشكل 5-2).

شكل 5-2: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الثالث لعام 2011

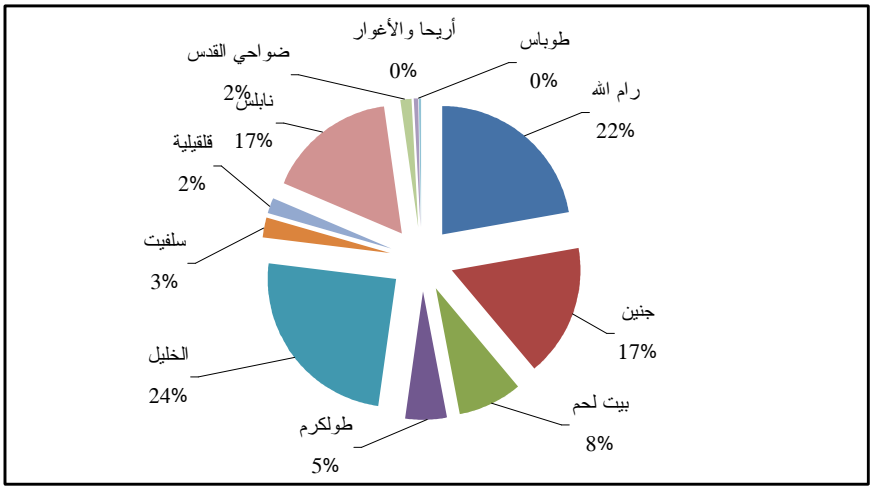

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة

البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 16.2%. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من العام 2011 حوالي 774.4 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 16.3% عن الربع المناظر من العام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال الربع الثالث من العام 2011 إلى 2,971 وحدة سكنية مقارنة مع 2,410 وحدة سكنية في الربع المناظر 2010.

جدول 5-4: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر

		الربع الثالث2010	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011
مجموع الرخص الصادرة		**1478**	**2,015**	**1717**
مبنى سكني		1258	1816	1499
مبنى غير سكني		220	199	218
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**650.1**	**867.3**	**774.4**
وحدات جديدة	عدد	1996	2972	2403
	مساحة (ألف م^2)	360.5	525.7	431.0
وحدات قائمة	عدد	414	746	568
	مساحة (ألف م^2)	72.7	128.0	100.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

شهد الربع الثالث من العام 2011 تحسناً ملحوظاً في كمية الإسمنت الداخل إلى قطاع غزة مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر من العام 2010. وصلت كمية الاسمنت المستوردة إلى قطاع غزة خلال الربع الثالث إلى 15.3 ألف طن مقارنة مع 11.4 ألف طن خلال الربع السابق والف طن فقط خلال الربع المناظر من العام 2010. أما في الضفة الغربية، انخفضت كمية الاسمنت المستوردة بنحو 23% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2011، وانخفاض بنحو 6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-5).

جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2010 والارباع الثلاث الاولى 2011 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضى الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	301.6	0	301.6
الربع الثانى 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	312.9	1.0	313.9
الربع الرابع 2010	344.1	2.7	346.8
العام 2010	1,340.1	4.3	1,344.4
الربع الأول 2011	296.8	2.6	299.4
الربع الثانى 2011	381.4	11.4	392.8
الربع الثالث 2011	294.7	15.3	310.0

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- سجلات ادارية، 2012. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يهدف رصد أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية إلى إعطاء مؤشر عن الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، والدلالة على درجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لأن أسعار السيارات باهظة وعادة ما يتم شرائها عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف واستمرار القدرة على دفع الإلتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وعلى مستوى أرباع السنة، يبين الجدول 5-6 تراجع أعداد السيارات المسجلة خلال أرباع العام 2011 من 6,656 سيارة خلال الربع الأول إلى 4,408 سيارة خلال الربع الرابع 2011.

جدول 5-6: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية خلال العام 2011*

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
كانون الثاني	326	1,551	295	2,172
شباط	648	1,189	228	2,065
آذار	649	1,550	220	2,419
الربع الاول	**1,623**	**4,290**	**743**	**6,656**
نيسان	552	672	174	1,398
أيار	496	1,183	218	1,897
حزيران	457	1,125	183	1,765
الربع الثاني	**1,505**	**2,980**	**575**	**5,060**
تموز	520	1,034	184	1,738
آب	420	985	166	1,571
أيلول	345	1,230	137	1,712
الربع الثالث	**1,285**	**3,249**	**487**	**5,021**
تشرين أول	342	849	168	1,359
تشرين ثاني	388	1,106	145	1,639
كانون اول	253	913	244	1,410
الربع الرابع	**983**	**2,868**	**557**	**4,408**
المجموع	**5,396**	**13,387**	**2,362**	**21,145**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

* هناك بعض الاختلافات بين البيانات المنشورة في هذا الجدول وبيانات تسجيل السيارات خلال النصف الاول من العام 2011 المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب. يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن البيانات المنشورة سابقاً مسجلة إما وفق تاريخ التخليص الاسرائيلي أو تاريخ التخليص الفلسطيني. أما البيانات المنشورة في هذا الجدول فجميعها مسجلة حسب تخليصها لدى الجمارك الفلسطينية.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 97 فندقاً خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة مع 98 فندقاً في الربع الثاني. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2011 ما مجموعه 106,100 نزيلاً، 11.9% منهم من الفلسطينيين، و29.7% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من نفس العام يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بمقدار 25 ألف تقريباً، وانخفاض أكبر في عدد ليالي المبيت (85 ألف).

جدول 5-7: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية
خلال الربعين الثاني والثالث، 2011

المؤشر	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	98	97
متوسط عدد العاملين خلال الربع	2,215	2,303
عدد النزلاء	131,659	106,100
عدد ليالي المبيت	338,639	253,635
متوسط إشغال الغرف	1,335.9	1,243.8
متوسط إشغال الأسرة	3721.3	2,756.9
نسبة إشغال الغرف %	24.8	22.4
نسبة إشغال الأسرة %	29.8	23.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية الربع الثاني والثالث ،2011.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية نحو 253 ألف ليلة خلال الربع الثالث 2011. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الثاني من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً بنسبة 25%. وبلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الثالث 2011 في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة 3.1 ليلة لكل نزيل في فنادق غزة في شهر آب.

بلغ متوسط اشغال الغرف في الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينية 1,244 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 22.4% من الغرف المتاحة خلال الربع الثالث 2011 (انظر شكل 5-3). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية (48.5%) من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية بنسبة 27% و20% على التوالي. أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 3.4%، في حين بلغت أقل من 1% في فنادق قطاع غزة.

شكل 5-3: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثالثة من الأعوام 2008-2011

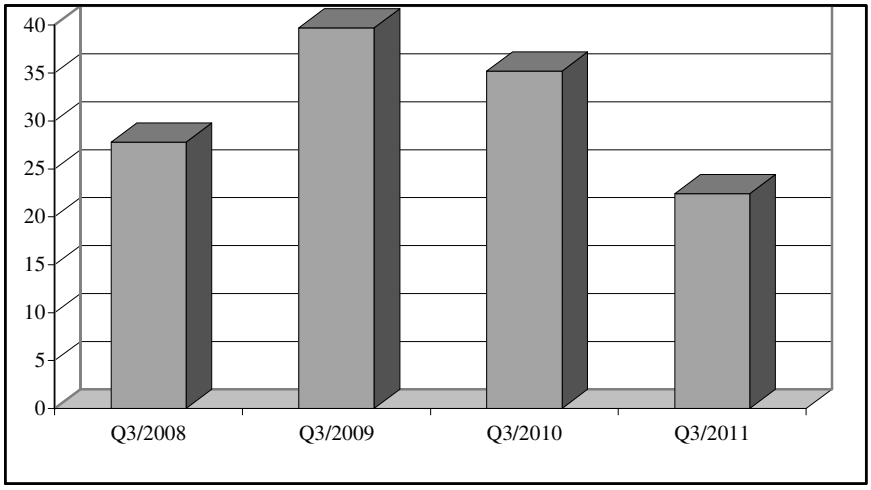

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثالث 2008-الربع الثالث 2011.

صندوق 5: أسعار الكهرباء: توقع الجمهور انخفاضها فارتفعت بـــ 18%

أقرّ مجلس الوزراء في شهر حزيران الماضي نظام تعرفة جديد للكهرباء قائم على أساس تطبيق تعرفة موحدة وتصاعدية لفاتورة الكهرباء (حيث سعر الوحدة الكهربائية يزداد مع ازدياد الاستهلاك انظر جدول 1)[15]. كما تم الاعلان بشكل واسع آنذاك أن سعر الكهرباء سوف ينخفض بنسب تصل إلى 37%. إلا أن التساؤلات حول جدية تطبيق هذا النظام ثارت بقوة، تحديداً في الشهر الأخير من السنة الماضية، حيث طرأ ارتفاع كبير في فواتير الكهرباء، على عكس ما أعلن عنه رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية.

يتيح أحد بنود قانون التعرفة الجديد لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء (وهو الجسم المسؤول عن مراقبة كل ما يتعلق بالقطاع) تغيير تعرفة الكهرباء بما يتناسب مع أية تغيرات في الأسعار من قبل مصدر الشراء. ومن المعلوم أن 95% من كهرباء الضفة الغربية مصدرها الشركة القطرية الإسرائيلية. وبحسب رئيس المجلس، السيد عمر كتانة، أنه نتيجة انقطاع الغاز الطبيعي القادم من مصر إلى إسرائيل، قامت إسرائيل باستخدام وقود أغلى من أجل توليد الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تعرفة الكهرباء الإسرائيلية، وبالتالي قام المجلس برفع أسعار التعرفة بما يتناسب مع هذه الزيادة في الأسعار الإسرائيلية. ويذكر أن الزيادة في أسعار الكهرباء من قبل الشركة القطرية الإسرائيلية خلال العام 2011 وصلت إلى 18%، وتوزعت الزيادة على شرائح الاستهلاك كما في الجدول.

وتقول مصادر مجلس تنظيم الكهرباء أن 70% فقط من الزيادة في أسعار الكهرباء الإسرائيلية يتم تحويلها إلى المستهلك الفلسطيني عوضاً عن 100%. وتقوم الحكومة الفلسطينية بتعويض الشركات المزودة للكهرباء عن هذا الفرق وكذلك عن خسائرها الناتجة عن الفاقد الفني بقيمة 20% من قيمة الفاقد.

وعلى الرغم من أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار الكهرباء، هو ارتفاع الأسعار من قبل الشركة القطرية، إلا أن مجلس تنظيم الكهرباء يقول أن ارتفاع فواتير الكهرباء جاء أيضاً بسبب ارتفاع استهلاك الكهرباء، نتيجة قدوم فصل الشتاء وتوقع السكان انخفاض التعرفة الكهربائية.

جدول1: تعرفة الكهرباء للمنازل، قبل وبعد زيادة الأسعار
(السعر لكل كيلو واط/ساعة وقبل إضافة ضريبة القيمة المضافة 14.5%)

الشريحة	السعر القديم	السعر الجديد
من 1 – لا يقل عن 100 كيلو واط ساعة شهريا	0.4085 شيكل	0.49240 شيكل
من 101 – لا يقل عن 200 كيلو واط ساعة شهريا	0.4546 شيكل	0.54460 شيكل
أكثر من 200 كيلو واط ساعة شهريا	0.4795 شيكل	0.64540 شيكل

المصدر: السعر القديم: مشروع قرار مجلس الوزراء لعام 2011 بشأن المصادقة على التعرفة الكهربائية ورسوم الربط المقرة من سلطة الطاقة
السعر الجديد: شركة كهرباء محافظة القدس.

وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء من قبل الشركة القطرية الإسرائيلية وزيادة استهلاك الكهرباء، أكّد المسؤولون في الشركات المزودة للكهرباء، ورئيس مجلس الطاقة أن هناك عدة عوامل أثرت وتؤثر دوماً على أسعار الكهرباء، مثل: انخفاض نسبة التحصيل وسرقة التيار الكهربائي وارتفاع المصاريف التشغيلية.

لا شك أن الأسباب سابقة الذكر تضعف قدرة الشركات المزودة للكهرباء في الاستمرار بعملها بفاعلية، وتؤدي بشكل أو بأخر إلى رفع أسعار الكهرباء. إلا أن سمعة مجلس تنظيم الكهرباء الجديد تضررت كثيراً نتيجة ارتفاع أسعار الكهرباء عندما كان الجمهور يتوقع انخفاضها. ولقد احتجت جمعية حماية المستهلك بشدة على تبريرات سرقة التيار وانخفاض التحصيل كأسباب لرفع أسعار الكهرباء. وترى الجمعية أنه ليس من شأن الملتزم بتسديد فواتير الكهرباء أن يتحمل عبء غير الملتزم أو السارق للكهرباء، وأن تقوم الشركات بتعويض خسارتها الناتجة عن ذلك عبر فرض أسعار أغلى على الملتزمين. كما أن هذه الأسباب ليست بالأسباب الجديدة، ووجودها سابق لتاريخ إقرار القانون الجديد بزمن، ما يعني أنها لا تبرر هذه الزيادة الحالية في أسعار الكهرباء.

[15] لمزيد من المعلومات حول نظام التعرفة الجديد، انظر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 25، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2011، ص46-47.

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 0.74% خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع الثاني من العام 2011. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.65% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.03%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 7.32% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	التغير في الربع الثالث 2011 مقارنة بالثاني 2011	التغير في الربع الثالث 2011 مقارنة بالثالث 2010
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.20	2.02
المشروبات الكحولية والتبغ	0.32	2.28
الأقمشة والملابس والأحذية	0.27	5.11
المسكن ومستلزماته	0.50	3.58
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.84)	(0.20)
الخدمات الطبية	0.65	1.73
النقل والمواصلات	0.00	4.84
الاتصالات	0.26	0.61
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.62)	1.11
خدمات التعليم	1.56	2.59
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.03	7.32
سلع وخدمات متنوعة	1.88	3.94
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.74	2.65

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثالث من العام 2011. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار الكوسا أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 75% (وصل سعر الكوسا صغير الحجم إلى 6.14 شيكل/1 كغم خلال شهر أيلول على سبيل المثال). كما سجلت أسعار البندورة ارتفاعاً بنسبة 31.6%، حيث وصل سعر البندورة الحماموت الى 3.28 شيكل/1 كغم خلال شهر أيلول 2011. كما سجلت أسعار الفواكه الطازجة ارتفاعاً بنسبة 8.6%، حيث سجلت أسعار الليمون أعلى نسبة ارتفاع وصلت الى 81%، حيث وصل سعر الليمون الأصفر المستورد من الخارج الى 7.86 شيكل/ 1 كغم خلال شهر آب 2011. وقد طرأ ارتفاع على أسعار كل من اللحوم الطازجة، وأسعار السكر، في حين هبطت أسعار الأرز ومنتجات الألبان (انظر الجدول 6-2).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الثالث 2011 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011 (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(2.33)
أسعار الوقود المنزلي	(0.08)
الخضراوات الطازجة	12.54
اللحوم الطازجة	3.14
السكر	2.56
الأرز	(2.26)
الدواجن الطازجة	(0.80)
الطحين	(1.87)
منتجات الألبان والبيض	(1.50)
الفواكه الطازجة	8.57

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 1.11% خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع الثاني من العام 2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.40% (وهي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة)، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.01% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الاسماك والجمبري بمقدار0.39%، كما انخفضت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.76%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 4.17% بين الربع الثالث من العام 2011 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة خلال الربع الثالث 2011 بالمقارنة مع الربع السابق بين ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 0.85% و1.68%على التوالي.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.28% خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة بالربع الثاني. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.01%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.44% خلال الربع الثالث من العام 2011 بالمقارنة مع الربع الثاني، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما ارتفعت أسعار صيد الأسماك والجمبري بنسبة 12.26% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج)، في حين انخفضت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 1.60% (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). أما الرقم القياسي لأسعار السلع المنتجة محلياً فقد ارتفع بنسبة 1.42%، في حين انخفضت أسعار السلع المصدرة بمقدار 0.05%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.85% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فلقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.50% مقارنة بالربع الثاني من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسى		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
نيسان 2011	111.45	110.16	(0.03)	0.47		
أيار 2011	111.79	110.83	0.30	0.61		
حزيران 2011	112.76	110.98	0.87	0.13		
متوسط الربع الثانى 2011	112.00	110.66			0.43	1.22
تموز 2011	112.83	111.23	0.06	0.23		
آب 2011	112.68	111.00	(0.13)	(0.21)		
أيلول 2011	113.34	111.38	0.58	0.34		
متوسط الربع الثالث 2011	112.95	111.21			0.85	0.50

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[16]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 0.7% خلال الربع الثالث من العام 2011 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام وهو ما يسهم في إضعاف القوة الشرائية. وبالمقابل شهد هذا الربع ارتفاعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.2% (إلى 3.55 شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم في تحسن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار الاردني. إذ سجلت القوة الشرائية بالدولار والدينار خلال الربع الثالث من العام 2011 تحسناً بنحو 2.5% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

أما عند مقارنة الربع الثالث من العام 2011 مع الربع المناظر من العام 2010 يتبين تراجع في سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بحوالي 6.5% في حين كان معدل التضخم نحو 2.7% مما انعكس في تراجع القوة الشرائية ما بين الربعين المتناظرين بنحو 9.1% مقاسة بالدولار، وبنفس النسبة مقاسة بالدينار كما يتضح من الجدول 6-4.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

	الفترة	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير فى سعر الصرف (%)	معدل التغير فى القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير فى سعر الصرف (%)	معدل التغير فى القوة الشرائية (%)
2010	الربع الأول	0.46	3.74	(0.69)	(1.16)	5.27	(0.70)	(1.16)
	الربع الثاني	0.07	3.78	1.24	1.18	5.34	1.31	1.24
	الربع الثالث	1.32	3.80	0.33	(0.99)	5.35	0.27	(1.06)
	الربع الرابع	1.58	3.62	(4.65)	(6.24)	5.10	(4.65)	(6.24)
2011	الربع الأول	0.36	3.60	(0.50)	(0.86)	5.09	(0.20)	(0.56)
	الربع الثانى	(0.05)	3.44	(4.52)	(4.48)	4.85	(4.81)	(4.76)
	الربع الثالث	**0.74**	**3.55**	**3.23**	**2.49**	**5.01**	**3.23**	**2.49**
	تموز	0.37	3.42	0.09	(0.28)	4.82	0.09	(0.28)
	أب	0.17	3.54	3.59	3.42	4.99	3.59	3.42
	أيلول	0.71	3.69	4.28	3.57	5.21	4.28	3.57

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة

[16] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد طردياً على دخل المستهلك وعكسياً على التغير في معدل الأسعار (التضخم) وسعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التغير في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

صندوق 6: الرقم القياسي لأسعار المستهلك: بين الدقة ونظرية المؤامرة!

صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 2011. وبلغت الزيادة في الرقم القياسي 2.88% خلال العام 2011 في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة و القدس). وهذا المعدل محسوب على أساس مقارنة متوسط الأسعار في سنة 2011 مع متوسط الأسعار في سنة 2010 (باعتماد العام 2004 كسنة أساس).

يحظى الرقم القياسي لأسعار المستهلك باهتمام كبير من قبل شرائح واسعة من المواطنين خاصة الموظفين منهم. ذلك لأنه يحدد مقدار الزيادة في الرواتب. إذ بدأت الحكومة الفلسطينية بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة غلاء المعيشة (ارتفاع الرقم القياسي للأسعار) منذ العام 2008. ورغم عدم وجود نص قانوني فيما يخص القطاع الخاص فإن العديد من شركات هذا القطاع تعتمد عليه من أجل الزيادات السنوية في رواتب الموظفين للتعويض عن غلاء المعيشة.

ولا تقتصر أهمية الرقم القياسي للأسعار على ربطه بزيادة الرواتب (والمعاشات التقاعدية والتعويضات الاجتماعية ... ألخ)، إذ أنه يقيس التضخم في الاقتصاد، ويحدد بالتالي تدخل البنوك المركزية عبر الأدوات النقدية مثل رفع أو خفض سعر الفائدة، كما أنه مؤشر مهم للسياسات المالية للحكومات. إذ يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الانفاق الاسمي ويقتضي تعديل الشرائح الضريبية.

يسعى هذا الصندوق إلى الإجابة على سؤالين: كيف يتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية؟ ثم ما هي أسباب شعور المواطن بالفرق بين أرقام غلاء المعيشة المعلنة وأسعار السوق الفعلية؟ أي بالفرق تبعاً للأرقام الرسمية والغلاء تبعاً للمحفظة؟

يقيس الرقم القياسي التغير في أسعار السلع الأكثر استخداماً من قبل أغلبية المواطنين خلال فترة زمنية محددة. يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من خلال مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، بتحديد السلع الأكثر استخداماً ونسبتها في سلة الإنفاق المتوسطة لكافة السكان، ثم برصد أسعار هذه السلع في السوق بشكل شهري. تتكون السلة الحالية من حوالي 950 سلعة وخدمة موزعة على 12 مجموعة. ويعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معايير الأمم المتحدة الإحصائية **COICOP** (Classification of Individual Consumption According to Purpose) في تحديد مجموعات السلع الرئيسية في سلّة الاستهلاك. أما فيما يخص الأوزان الممنوحة لكل مجموعة من السلع أو للسلع ذاتها فإن الجهاز يحددها بناءً على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة.
على سبيل المثال، بلغ وزن المواد الغذائية والمشروبات المرطبة 37.64% في سلّة الاستهلاك، وهو ما يعكس أهمية هذه السلع ونسبة انفاق الأسر عليها. أما مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ فبلغ وزنها 4.66%. واضح أن أوزان السلع في السّلة مهمة لأن هذا ما يحدد أثر زيادة أسعارها على زيادة السعر العام. وتجدر الإشارة إلى أن أنواع السلع في سلّة الاستهلاك والأوزان النسبية لها تتبدل مع الزمن بسبب تبدل أنماط الاستهلاك. فضلاً عن أن أوزان السلع وأنواعها تختلف من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف الطبائع الاستهلاكية للأفراد في الدول المختلفة.

أما شعور المواطن بالفرق بين أرقام غلاء المعيشة المعلنة وأسعار السوق الفعلية فيعود ربما إلى عاملين: أولاً، التباين في ارتفاع الأسعار في منطقة معينة (رام الله مثلاُ) مع متوسط ارتفاع الأسعار في البلاد ككل. بلغت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام الماضي 3.54% في الضفة الغربية، مقابل 4.13% في القدس و0.57% فقط في غزة. ولكن المؤشر العام للمناطق الثلاث هو 2.88%، وهو بالطبع أدنى مما شهدته القدس أو الضفة الغربية. وهو ما يبرر احساس سكان هاتين المنطقتين بأن الرقم الرسمي العام لزيادة الأسعار أقل مما يلاحظونه في مناطقهم. ثانياً، يقيس مؤشر الرقم القياسي ارتفاع الأسعار في سلّة الاستهلاك الوسطية، ولكن العائلات الفردية غالباً ما تكون سلّة استهلاكها مختلفة عن سلّة الاستهلاك الوسطية. وهو ما يعني أن ارتفاع الأسعار بالنسبة لها يختلف عن الارتفاع الذي يسجله الرقم القياسي. ولكن هذا التفسيرات لا يمكن أن تقنع أصحاب نظرية "المؤامرة"، وهم بالمناسبة منتشرون في كافة أنحاء العالم. إذ يؤكد هؤلاء أن السلطات تقوم دائماً بنشر أرقام متدنية لمعدلات التضخم وأقل من الفعلية وذلك للتوفير في الإنفاق.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الثالث من عام 2011 حوالي 1,040 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 65% من إجمالي هذه الواردات السلعية. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية *المرصودة* انخفضت بمقدار 11% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني، وبمعدل 20% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع فقد بلغت نحو 175 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل ما مجموعه 158 مليون دولار (أي 90% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 865 مليون دولار خلال الربع الثالث 2011 مقارنة مع عجز بقيمة 969 مليون دولار خلال الربع الثاني.

جدول 7-1: صادرات وواردات السلع والخدمات المرصودة
خلال الربع الثالث 2011 (مليون دولار)

	الواردات		الصادرات	
	السلعية	الخدمات*	السلعية	الخدمات*
الربع الأول	**1,305.3**	**46.7**	**191.7**	**35.6**
الربع الثاني	**1,171**	**40.7**	**202.2**	**37.2**
تموز	344.7	10.3	53.9	9.7
آب	344.3	11.0	63.4	11.3
أيلول	350.7	12.6	57.8	10.5
الربع الثالث	**1,039.7**	**33.9**	**175.1**	**31.5**

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة للأشهرتموز،آب، أيلول. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2011).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع اسرائيل، فقد بلغت قيمتها نحو 34 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2011. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 31.5 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 2.4 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة مع عجز بقيمة 3.5 مليون دولار خلال الربع الثاني (انظر الجدول 7-1). وعند جمع عجز الميزان السلعي مع العجز في ميزان الخدمات فإن عجز الميزان التجاري خلال الربع الثالث يصل إلى 867 مليون دولار. في الواقع ان صادرات الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام لم تغط سوى 19% من قيمة الواردات.

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) بلغ 291.6 مليون دولار في الربع الثالث 2011. ويمثل هذا العجز نحو 12.2% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية.

بلغ العجز في الميزان التجاري 1,102 مليون دولار، بالمقابل كان هناك فائض في ميزان الدخل. وجاء هذا أساساً من دخل العمال الفلسطينين في الخارج (309 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 505 مليون (نصفها تقريباً من مساعدات الدول المانحة). هذا يعني أن ميزان الحساب الجاري شهد عجزاً بمقدار 291 مليون دولار خلال الربع الثالث 2011.

عجز الميزان الجاري هذا جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 199.7 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا

البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 92 مليون دولار.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث 2011 (مليون دولار)

1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**1,101.9-**
- صافي السلع	1,013.0-
- صافى الخدمات	88.9-
2. ميزان الدخل	**305.1**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	309.2
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	22.7
- الدخل المدفوع للخارج	26.8
3. ميزان تحويلات الجارية	**505.2**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومة)	344.9
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	231.4
- تحويلات مدفوعة للخارج	71.1
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**291.6-**
5. صافى الحساب الرأسمالى والمالى	**199.7**
- صافي التحويلات الرأسمالية	194.7
- صافى الحساب المالى	5.0
➢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	49.1
➢ صافي استثمار الحافظة	44.3
➢ صافي الاستثمارات أخرى	-192.4
➢ النقص فى الاصول الاحتياطية	104.0
6. صافى السهو والخطأ	**91.9**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2011. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث 2011.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

صندوق 7: اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة

أدى فرض الحصار الإسرائيلي عام 2007 على قطاع غزة إلى التأثير إيجابياً على تجارة الأنفاق كونها باتت المصدر الرئيسي للبضائع، بالمقابل انعكس رفع الجانب الإسرائيلي في شهر حزيران من العام 2010 للحصار جزئياً بشكل سلبي على هذه التجارة. فقد عبر خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الماضي، وفق أخر تقرير لأوكسفام، 1,206 شاحنة نقل، وهو ما يشكل 42% من عدد الشاحنات التي كانت تدخل أسبوعياً قبل فرض الحصار[17]. تظهر هذه الأرقام أنه ما يزال هناك حاجة للأنفاق من أجل تغطية بقية احتياجات سكان القطاع غير المسموح باستيرادها، ولكنها في نفس الوقت تدلل على كسر احتكار الأنفاق بعد أن كانت المصدر الوحيد للاستيراد. وقد أدى هذا إلى انخفاض عدد الانفاق بين مصر وقطاع غزة إلى ما بين 200- 300 نفق في كانون الثاني 2011، أي نصف ما كان في العام السابق وفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)[18].

17 Oxfam (2011). Gaza Weekly Update (27 November – 3 December).
18 United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs"OHCA" (March-2011). Special Focus.

أجبر تخفيف الحصار تجارة الأنفاق على تغيير طبيعة البضائع المستوردة وتخفيض الأسعار بعد دخول بضائع منافسة لها. هذه التحولات رصدها تقرير مشترك بين منظمة الغذاء العالمية وبرنامج الغذاء العالمي صدر في نهاية 2011. يقول التقرير أن الرسوم المفروضة لإدخال الطن الواحد عبر النفق بلغت 2,000 دولار حتى حزيران 2010. ولكن هذه الرسوم انخفضت في الفترة ما بين حزيران– كانون الأول 2010 الى 300–600 دولار، ثم الى ما بين 70– 100 دولار للطن الواحد في سنة 2011[19]. كما رصد التقرير تحول عديد من تجار الأنفاق من البضائع الاستهلاكية إلى أسواق جديدة كمواد البناء والوقود التي ما زالت إسرائيل تحظر استيرادها، ويرد التقرير هذا التحول إلى انخفاض الطلب على الغذاء والأجهزة الكهربائية والملابس والأثاث بسبب تدفق سلع ذات جودة أفضل من السوق الإسرائيلية.

مؤسسة الأنفاق!

في مسعى منها لتنظيم عمل الأنفاق قامت بلدية رفح بترخيص الأنفاق وحتى وضع قوانين ضابطة لها. ففي تصريح صحفي لرئيس بلدية رفح المهندس عيسى النشار أوضح أن هناك جهة مختصة في البلدية بالأنفاق تقوم على ترخيص وتحصيل رسوم اشتراك كهرباء للنفق. وأوضح مدير دائرة المالية والإدارية في بلدية رفح، محمود يوسف، أن صاحب النفق الذي يتقدم بطلب للحصول على الكهرباء عليه أولا الحصول على عدم ممانعة، وتبلغ رسوم هذه 10,000 شيكل للنفق الواحد. وقامت البلدية وفقاً للسيد النشار بإعطاء عدم ممانعة لـــ 350 نفق. كما صرح أيضا أنه تم الاتفاق على أن يقوم صاحب النفق بدفع تعويض لأي شخص يتوفى داخل النفق بمقدار 10,000 دولار بالإضافة لتكاليف بيت العزاء إذا كان متزوج (تعويض موت الأعزب يبلغ 7,000 دولار بالإضافة لتكاليف بيت العزاء)[20]. الجدير بالذكر أن عدد القتلى داخل الانفاق بلغ 43 شخص، من ضمنهم 5 عمال أطفال وذلك للعام 2010 فقط وفق تقرير أوكسفام.

ورغم التكاليف المرتفعة لإنشاء الأنفاق (حيث تتراوح التكلفة ما بين 15 ألف دولار للنفق ذو ارتفاع وعرض متر واحد و 150 ألف دولار للنفق ذو ارتفاع 3 متر وعرض مترين)[21]، فإن أصحاب الأنفاق استردوا على الأرجح استثماراتهم وجنوا الأرباح نظراً لوضعهم الاحتكاري في الماضي ولاعتماد بعض القطاعات كالبناء والوقود عليهم حتى الآن.

قطاع السلع الغذائية

شهد هذا القطاع تغيرات مؤخراً إذ بات بامكان المستهلكين الاختيار بين البضائع الإسرائيلية والبضائع المصرية المستوردة عبر الأنفاق[22]. وأشار التقرير الدولي السابق الذكر إلى سيطرة المنتجات الإسرائيلية على سوق الحليب والألبان والبقر المستورد للذبح، في حين سيطرت بضائع الأنفاق على المواشي المستوردة للرعي والكماليات الغذائية مثل رقائق البطاطس والعصائر. أما عناصر الغذاء الرئيسية مثل الرز والبقول والسكر والزيت فقد تقاسمها المصدرين مناصفة. ووفق تقديرات برنامج الغذاء العالمي فإن أسعار مواد الغذاء الرئيسية، مثل البقول والزيت والطحين والسكر والجبن، المستوردة عبر الأنفاق أرخص بـــ 10–15% من الأسعار المستوردة عن طريق المعبر الإسرائيلي.

قطاع الطاقة

قطاع الطاقة ما زال يعاني من القيود الإسرائيلية وما زال يعتمد بشكل رئيسي على الأنفاق، فمنذ مطلع العام 2011 لم تطلب محطة توليد الكهرباء في غزة شراء وقود من الجانب الإسرائيلي، وأصبحت تعتمد بشكل أساسي على وقود الأنفاق بسبب سعره المنخفض والانسيابية في التوريد. هذا فضلاً عن أن الوقود الذي يأتي عبر الأنفاق يعود بالضرائب مباشرة إلى الحكومة المقالة في غزة على عكس وقود المعابر. تستقبل محطة توليد الكهرباء ما بين 300 ألف و400 ألف لتر من السولار يومياً من الأنفاق، كما تراكمت لدى المحطة مخزون استراتيجي يكفي لتوليد 60 ميجا واط لمدة شهر كامل في حال انقطاع الإمدادات[23]. ووفق التقرير أيضاً يدخل حوالي 600 ألف لتر من السولار و200 ألف لتر من البنزين يومياً عبر الأنفاق للاستهلاك الأهلي للأفراد. وتبقى المشكلة في غاز الطهي الذي يصعب استيراده عبر الأنفاق نتيجة القابلية العالية للانفجار تحت الضغط ولا يسمح الجانب الإسرائيلي باستيراد أكثر من 838 طن من الغاز في الأسبوع (47% من احتياجات غزة من غاز الطهي) وفق تقرير أوكسفام[24].

---

19 WFP& FAO (2011). Quarterly Food Security and Market Monitoring Report July-October 2011.

20 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية (2010). عشرة آلاف دولار مقابل من يقتل في النفق. غزة: فلسطين

21 Abdel Gafar, Adel. The End of Tunnelnomics. Foreign Policy. USA (May 4, 2011)

22 WFP& FAO (2011). Quarterly Food Security and Market Monitoring Report July-October 2011.

23 United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OHCA" (February-2011).

24 Oxfam (2011). Gaza Weekly Update (27 November – 3 December).

قطاع الإنشاءات

أدى الانخفاض في أسعار المواد الغذائية إلى تقليص هامش الربح وبالتالي جاذبية هذه الأسواق لتجار الأنفاق. مما دفعهم إلى التحول لأسواق جديدة مثل توريد مواد البناء والأسمنت والحديد ذات المردود الأفضل، إذ يبلغ سعر طن الاسمنت المستورد عبر النفق ما بين 200- 300 دولار بينما يبلغ سعره في مصر 90 دولار مما يعني تحقيق أرباح تفوق 100%[25]. هذا التحول أدى إلى ضخ الحياة في قطاع الإنشاءات حيث أن إسرائيل ما زالت تحظر إدخال الأسمنت والحديد إلا للمؤسسات الدولية التي تقوم بإعادة الأعمار. وتقدّر (OCHA) أنه يدخل شهرياً 18 ألف طن من الحصى و1,600 طن من الاسمنت و500 طن من الحديد الصلب عبر معبر، بينما يدخل حوالي 56 ألف طن من الحصى و31 ألف طن من الأسمنت و11 ألف طن من الحديد الصلب عبر الأنفاق[26].

قطاع التصدير

المشكلة الأساسية التي ما زالت تواجه قطاع غزة هي القيود على التصدير. وبينما كانت الأنفاق في الماضي متنفساً للاستيراد فقد أصبحت الآن متنفساً للتصدير. ولكن الأنفاق لا تقوم الآن بتصدير المنتجات الفلسطينية بل بإعادة تصدير المنتجات الإسرائيلية المستوردة. إذ يشير تقرير صحفي لجريدة الدستور إلى أنه تم رصد انتشار المنتجات الإسرائيلية مؤخراً في أسواق مدينة رفح والشيخ زويد ومدينة العريش في سيناء. وتشتمل المنتجات المصدرة على الشمينيت (اللبن) حيث بلغ سعر العبوة 5 جنيهات، والحليب المجفف الذي بلغ سعر الكيلو جرام 25 جنيه، كذلك شملت التوابل والزعتر وحلاوة الطحينية والشوكولاته والحمص والبسكويت[27].

المعابر

أدى تسهيل دخول وخروج الفلسطينيين من معبر رفح مؤخراً إلى خفض أسعار مرور الأفراد عبر الأنفاق. فوفق تقرير أوكسفام عبر 2,989 فلسطيني من مصر إلى غزة، وخرج 3,838 فلسطيني من غزة إلى مصر خلال الأسبوع الذي رصده التقرير[28]. هذه الانسيابية النسبية في المرور فوق الأرض أدت إلى خفض أسعار المرور عبر الأنفاق، إذ تبلغ كلفة الرحلة ذهاباً وإياباً 100 دولار الآن عبر الأنفاق[29]. كما لوحظ مؤخراً تشديد الرقابة على دخول الأفراد الأجانب إلى قطاع غزة عبر الأنفاق. ولقد تم فرض رسم دخول بقيمة 100 دولار لغير الفلسطينيين. كما يتوجب تقديم طلب للجهة الحكومية المشرفة على النفق تتضمن المعلومات الشخصية وسبب ومدة الزيارة[30].

التطورات الأخيرة

برز في الآونة الأخيرة ظواهر مستجدة يمكن أن تؤدي إلى تحول كبير في اقتصاد الأنفاق. ومن هذه المستجدات، قيام الحكومة المقالة بزيادة الضرائب على مواد البناء التي تدخل عبر الأنفاق. كما أعلنت الحكومة المقالة حظر إدخال السيارات وقطع الغيار عبر الأنفاق حتى صدور تعليمات جديدة. كما أدى ارتفاع أسعار الوقود على الجانب المصري إلى ارتفاع كبير في أسعاره في القطاع أيضاً[31].

---

25 Abdel Gafar, Adel. The End of Tunnelnomics. Foreign Policy. (May 4, 2011)

26 United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OHCA" (March-2011).

27 هشام سليمان.المنتجات الاستهلاكية الإسرائيلية في سيناء ومنتجات الألبان على رأس القائمة السوداء. جريدة الدستور: مصر (13-12-2011)

28 Oxfam (2011). Gaza Weekly Update (27 November – 3 December).

29 عبد الرحمن سعد. سياحة الأنفاق تنتعش في غزة. قناة الجزيرة: رفح (31-7-2011)

30 Abdel Gafar, Adel. The End of Tunnelnomics. Foreign Policy. USA (May 4, 2011)

31 http://www.alquds.com/news/article/view/id/327548: (22/01/2012).

8- البيئة التشريعية والقانونية

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام المنصرم 8 قرارات لها قوة القانون، وذلك استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للانعقاد. ويستفاد من الجدول 8-1 أن هناك ثلاثة من القوانين الصادرة خلال العام 2011 ذات علاقة وثيقة بالاقتصاد: قرار بقانون لتعديل قانون تشجيع الاستثمار، وقرار بقانون للموازنة العامة 2011، وقرار بقانون ضريبة الدخل الذي تم اصداره في شهر أيلول. من ناحية ثانية، أصدر الرئيس بصفته رئيس الجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 13 مرسوماً رئاسياً خلال نفس الفترة.

جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011

القرار بقانون	تاريخ الصدور
قرار بقانون رقم (1) لسنة 2011م بشأن القضاء الشرعي	6 كانون الثاني
قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م	13 كانون الثاني
قرار بقانون رقم (3) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953م	1 شباط
قرار بقانون رقم (4) لسنة 2011م بشأن المصادقة على تعيين رئيس لديوان الموظفين العام	9 شباط
قرار بقانون رقم (5) لسنة 2011م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2011م	31 آذار
قرار بقانون رقم (6) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000م	27 نيسان
قرار بقانون رقم (7) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية	15 أيار
قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل	26 أيلول

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): http://muqtafi.birzeit.edu/

صندوق 8: قانون ضريبة الدخل: احتجاجات عند اصداره وعند تطبيقه وعند تعديله!

نشرنا في العدد الماضي من "***المراقب***" صندوقاً عن قانون ضرائب الدخل الجديد، الذي أصدره رئيس السلطة الوطنية بقرار، في الأراضي الفلسطينية. وقام معهد ماس في نهاية العام الماضي بعقد جلسة "طاولة مستديرة" لمناقشة القانون الجديد بما له وما عليه. وحضر هذه الجلسة عدد من المختصين والمهتمين بالموضوع بما فيهم ممثل عن وزارة المالية. وكان من بين نقاط النقد التي تم توجيهها للقانون أنه لا يساهم في تأسيس توازن اجتماعي وفي إعادة توزيع الدخل، وهذا يعود أساساً إلى أن القانون وضع ثلاثة شرائح فقط لمعدلات ضرائب الدخل:

- ضريبة 5% على الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يقل عن 40 ألف شيكل (علماً بأن هناك اعفاء أساسي بمقدار 30 ألف شيكل).
- ضريبة 10% على الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يتراوح بين 40 و80 ألف شيكل.
- ضريبة 15% عن الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يزيد عن 80 ألف شيكل، وعلى أرباح الشركات.

ولقد أشار أحد المشاركين في جلسة الطاولة المستديرة إلى أن معدل الضريبة الأعلى (15%) متدني أصلاً، فضلاً على أنه غير عادل لأنه يعامل من دخله الخاضع للضريبة 80 ألف شيكل مثل معاملة الشركات التي قد تزيد أرباحها على الملايين. وأوصى عدد من الخبراء بضرورة زيادة عدد الشرائح الضريبية ورفع معدل الضريبة على الدخول الأعلى.

ولقد استجاب مجلس الوزراء للتوصية السابقة وأصدر قراراً بتاريخ 2012/1/1 عدل بموجبه الشريحة الثالثة بحيث أصبحت كالتالي:

- ضريبة 15% على دخل الأفراد الذي يتراوح بين 80-125 ألف شيكل سنوياً.
- ضريبة 22.5% على دخل الأفراد الذي يتراوح بين 125-200 ألف شيكل سنوياً.
- ضريبة 30% على دخل الأفراد الذي يزيد عن 200 ألف شيكل سنوياً.

أما بالنسبة لأرباح الشركات، فلقد تم وضع ثلاث شرائح:

- ضريبة 15% على الأرباح التي تقل عن 125 ألف شيكل.
- ضريبة 22.5% على الأرباح التي تتراوح بين 125 و200 ألف شيكل.
- ضريبة 30% على الأرباح التي تزيد على 200 ألف شيكل.

يمكن وضع الملاحظات التالية على قرار مجلس الوزراء:

- ان ضريبة الدخل وضريبة الشركات تضاعفت على الدخل الذي يزيد عن 200 ألف، كما ارتفعت بنسبة 50% على الدخل بين 125 و200 ألف شيكل. كما يلاحظ أن تعدد معدلات الضرائب على دخل الشركات في فلسطين هو أمر فريد في المنطقة، إذ تفرض كافة الدول (على حد علمنا) معدل ضرائب موحد على الشركات.
- ان القرار الجديد يعامل دخل الأفراد وأرباح الشركات معاملة متساوية تقريباً (على الرغم من أن ضريبة الأرباح لا تقل عن 15%). هناك في الواقع جوانب ايجابية وجوانب سلبية للمعاملة المتساوية ضرائبياً لدخل الأفراد وأرباح الشركات. إذ يحول هذا من جهة دون التهرب الضريبي عن طريق تحويل الأرباح إلى دخل لأصحاب الشركات أو العكس. هذا النظام مطبق أيضاً في مصر، حيث تتراوح ضريبة الدخل بين 0 و20%، ويبلغ معدل ضريبة الشركات 20% أيضاً. ولكن التجارب الدولية والاقليمية تميز بين الدخل والأرباح وتحابي الاخيرة ضرائبياً بهدف تشجيع الاستثمار الذي يأتي في معظم الاحيان من الأرباح. مثال الأردن يعطي صورة واضحة، إذ يوجد هناك 4 شرائح للدخل يتراوح معدل الضريبة عليها بين 5 و25%. ولكن ضريبة الشركات تبلغ 14% فقط، أي أدنى بشكل ملحوظ من أعلى معدل ضريبة على الدخل. كذلك الحال في اسرائيل، حيث يصل معدل الضريبة الحدي إلى 47% (الحد الأعلى) في حين لا يزيد معدل ضرائب الشركات على 24% فقط.
- يقترح القرار الجديد تقسيم الدخل إلى خمس شرائح لأغراض حساب الضريبة. وهذا يزيد بمقدار شريحة واحدة عن تقسيم الدخل في كل من مصر والاردن (4 شرائح)، في حين يبلغ عدد الشرائح في اسرائيل سبعة. وفي الواقع ان تقليل عدد الشرائح وتبسيط قانون الضرائب قدر المستطاع امر دعت إليه الأبحاث النظرية والمؤسسات الدولية خلال السنوات الماضية. ذلك لأن التبسيط يؤدي إلى سهولة التطبيق ويقلل من التهرب والتسرب. وعلى الرغم من أن تقليص عدد الشرائح يترافق مع عدالة أقل في جباية ضرائب الدخل إلا أن الدراسات أكّدت أن النظام الضريبي ليس أداة مثلى لإعادة توزيع الدخل، إذ من الأفضل أن تتم مساعدة الفقراء عبر توجيه الانفاق العام إليهم. أي أن محاباة الفقراء يمكن تحقيقها بشكل أكثر فعالية عن طريق سياسات الانفاق لا سياسات التحصيل الضريبي.

واجه القانون وقرار مجلس الوزراء حول ضريبة الدخل معارضة شديدة في مطلع العام من مختلف الأوساط في الضفة الغربية، الأكاديمية والعمالية والشركات. وكان لكل طرف حججه الخاصة ضد القانون، والتي تتعارض أحياناً مع حجج الآخرين. ومن بين أبرز الحجج القانونية ضد القانون تلك التي تشير أنه يخالف المادة 88 من القانون الأساسي التي تنص على أن: "فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغاؤها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون". وعلى ذلك يرى هؤلاء بأنه لا يجوز من الناحية الدستورية تفويض صلاحية تعديل الشرائح الضريبية لمجلس الوزراء باعتباره سلطة تنفيذية وليس سلطة تشريعية.

موقف الحكومة كان واضحاً: القرار الوزاري هو جزء من الجهد الضروري لمعالجة الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها السلطة الوطنية والتي سوف تتصاعد خلال الفترة القادمة. ولكن قوة وانتشار المعارضة أجبر الحكومة على التراجع. وقرر رئيس الوزراء في نهاية الشهر الاول من العام اجراء حوار وطني شامل لدراسة الأزمة المالية وابعادها وطرق حلها. ولتجنب استباق الأمور قرر مجلس الوزراء تجميد العمل بشرائح ضرائب الدخل الجديدة حتى منتصف شهر شباط 2012.

9- سكان فلسطين عبر التاريخ وفي المستقبل

مع نهاية تشرين الثاني من العام الماضي وصل عدد سكان العالم إلى 7 مليار نسمة، وسُمّيت الطفلة الفيليبينية دانيكا رمزاً لتمثل بلوغ سكان العالم هذا العدد[32]. وصل سكان العالم إلى المليار الأول في العام 1804. واحتاج أمر تضاعف سكان العالم إلى مليارين إلى أكثر من قرن، حدث هذا العام 1927. ثم تضاعف سكان العالم ثانية ليصل إلى أربعة مليارات في العام 1974؛ أي أن تضاعف عدد سكان العالم هذه المرة تطلب أقل من نصف قرن. ومن المعلوم أن زمن المضاعفة يقاس بالمعادلة التالية: (زمن المضاعفة = 70/معدل نمو السكان السنوي)، أي إذا افترضنا أن معدل نمو السكان السنوي في العالم هو 2%، فإن سكان العالم يتضاعفون كل 35 سنة.

يتضح من الجدول 9-1 أن عدد سكان العالم ازداد بمقدار 3 مليارات خلال 37 سنة. وهذه الزيادة المتسارعة تعزى إلى التطور في جميع مجالات الحياة، وخاصة في المجال الصحي الذي قلل بشكل ملحوظ أعداد وفيات الأطفال وزاد من عمر البالغين.

وبمناسبة بلوغ عدد سكان العالم 7 مليارات نسمة، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار نشرة خاصة حول السكان في فلسطين. تناولت هذه النشرة مختلف الجوانب المتعلقة بالسكان، من أمور ديموغرافية، واجتماعية، وصحية، واقتصادية. نعرض في هذا القسم أهم المؤشرات الديمغرافية التي جاءت بها النشرة، مقسمة إلى أربع مراحل تاريخية:

جدول 9-1: عدد سكان العالم
خلال الفترة 1804-2011

السنة	عدد السكان
1804	1 مليار
1927	2 مليار
1959	3 مليار
1974	4 مليار
1987	5 مليار
1998	6 مليار
2011	7 مليار

المصدر: http://www.7billionactions.org

سكان فلسطين من أواخر القرن السادس عشر حتى 1948

قُدّر عدد سكان فلسطين في أواخر القرن السادس عشر بنحو 290 ألف نسمة (انظر الجدول 9-2). في سنة 1896 ارتفع عدد السكان ليصل إلى 640 ألف نسمة، أي أن الزيادة خلال قرنين من الزمن بلغت 120% فقط. وعند مقارنة العام 1896 مع العام 1947، أي بعد نحو نصف قرن، يلاحظ أن عدد سكان فلسطين وصل إلى نحو مليونين (أي بزيادة مقدارها 200%).

سكان فلسطين خلال الفترة 1948- 1966

شكّلت نكبة العام 1948 حدثاً فارقاً في تاريخ الشعب الفلسطيني، وعليه فقد انخفض عدد السكان في فلسطين في هذا العام، حيث هجر عدد كبير من السكان الأصليين إلى خارج فلسطين، في مقابل ذلك زادت الهجرة اليهودية المعاكسة. قامت المملكة الأردنية بإجراء تعدادين للسكان في الضفة الغربية، في حين لم تقم مصر بإجراء أي تعداد للسكان في قطاع غزة. وبلغ عدد السكان في الضفة الغربية، وفقاً لتعداد 1952، نحو 667 ألف نسمة، في حين بلغ عددهم في تعداد العام 1961 نحو 805 ألف نسمة.

[32] بتاريخ: 2011/11/16. http://www.11press.com/news-4386-

جدول 9-2: عدد سكان فلسطين
خلال الفترة 1500-1947

السنة	عدد السكان، ألف نسمة
أواخر القرن السادس عشر	290
1896	640
1919	689
1922	757
1931	1,040
1944	1,740
1947	1,980

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع. رام الله- فلسطين.

السكان في الأراضي الفلسطينية بين عامي 1967- 1992

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، بإجراء تعداد للسكان في الأراضي المحتلة. وبلغ عدد السكان وفقاً لهذا التعداد 1,035.3 ألف نسمة (585.9 ألف نسمة في الضفة الغربية مقابل 380.8 ألف نسمة في غزة). ويبين الجدول 9-3 أعداد السكان في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1968-1992:

جدول 9-3: أعداد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة،
وفقاً لإحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي،
1968-1992 (ألف نسمة)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس	الأراضي الفلسطينية
1968	583.1	356.8	68.6	1,035.3
1973	652.4	401.5	88.1	1,142.0
1978	708.0	463.0	107.2	1,278.2
1988	895.4	588.8	139.6	1,623.5
1992	1,051.5	716.8	155.5	1,923.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع. رام الله- فلسطين.

يلاحظ من الجدول 9-3 أن عدد سكان الاراضي الفلسطينية ارتفع في السنوات الخمس الأولى بعد الاحتلال بمعدل 10%. واستمر هذا المعدل بالارتفاع حيث وصل في السنوات الخمس التالية (1973-1987) إلى 12%. ثم إلى 27% بين 1978-1988. ليعود وينخفض إلى 18% في السنوات بين 1988-1992. وبلغت زيادة السكان الكلية على امتداد الفترة 1968-1992 نحو 86%.

السكان في الأراضي الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أول تعداد للسكان في الأراضي الفلسطينية عام 1997. وصل عدد السكان وفقاً لهذا التعداد نحو 2.9 مليون نسمة (1.9 مليون نسمة في الضفة الغربية مقابل مليون نسمة في قطاع غزة،). وتم اجراء التعداد الثاني في العام 2007، حيث وصل عدد السكان إلى نحو 3.8 مليون نسمة (2.4 نسمة في الضفة الغربية مقابل 1.4 مليون نسمة في قطاع غزة). ويقدّر جهاز

الاحصاء، بناءً على نتائج تعداد العام 2007، عدد السكان في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 بنحو 4.17 مليون نسمة (2.58 مليون نسمة في الضفة الغربية مقابل 1.59 مليون نسمة في قطاع غزة).

أما فيما يخص أبرز المؤشرات الديمغرافية خلال العام 2011، فقد تميز المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمع فتي. إذ تقدر نسبة صغار السن تحت عمر 15 سنة بحوالي 41% من مجمل السكان، في حين لا تزيد نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر عن 3%. من جهة أخرى، وصل متوسط العمر في الاراضي الفلسطينية إلى 72.4 سنة (71.4 للذكور و73.9 للإناث).

وبالنسبة للتوقعات الديمغرافية المستقبلية الفلسطينية، قام الجهاز المركزي للإحصاء بوضع تقديرات للعامين 2020 و2025 نورد ملخصاً لها في الجدول 9-4.

جدول 9-4: توقعات ديمغرافية مستقبلية لسكان الأراضي الفلسطينية

	عدد السكان	نسبة الأفراد أقل من 15 سنة من مجمل السكان	نسبة الأفراد 65 فأكثر
2011	4.17 مليون	%40.8	%2.9
2020	5.37 مليون	%38.3	%3.1
2025	6.06 مليون	%34.6	%4.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع. رام الله- فلسطين.

يلاحظ من الجدول أن عدد السكان في الضفة والقطاع (بما فيها القدس) سيزداد بعد 9 سنوات بحوالي 1.2 مليون نسمة، أي بمعدل 29%. في حين ستكون الزيادة في العام 2025، أي بعد 14 سنة، ما يقارب 45%، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان في فلسطين في هذا العام 6.06 مليون نسمة.

يلاحظ أيضاً أن عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، ستقل نسبتهم في العام 2025 لتصل إلى 34.6% من مجمل السكان. في حين سيرتفع عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة لتصل إلى 4% في نفس العام.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2011

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,170
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
الحسابات القومية (مليون دولار)												
ن.م.ج **	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,754.4	6,257.8
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,509.9	1,595.0
الإنفاق الأسري**	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,413.4	
الإنفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,520.7	
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,443.2	
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(2,686.3)	
الواردات السلعية **	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	3,419.5	
الصادرات السلعية **	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	733.2	
صافي الميزان التجاري الخدمي **	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(306.1)	
الواردات الخدمية **	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	572.2	
الصادرات الخدمية **	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	266.1	
الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأوضاع الاجتماعية												
نسبة الفقر (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24.0	31.2	-	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	
المالية العامة (مليون دولار)												
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
القطاع المصرفي (مليون دولار)												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000- 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 -2010 هي سنة 2004، و بيانات العام 2010 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الارجاعات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2012

Economic & Social Monitor

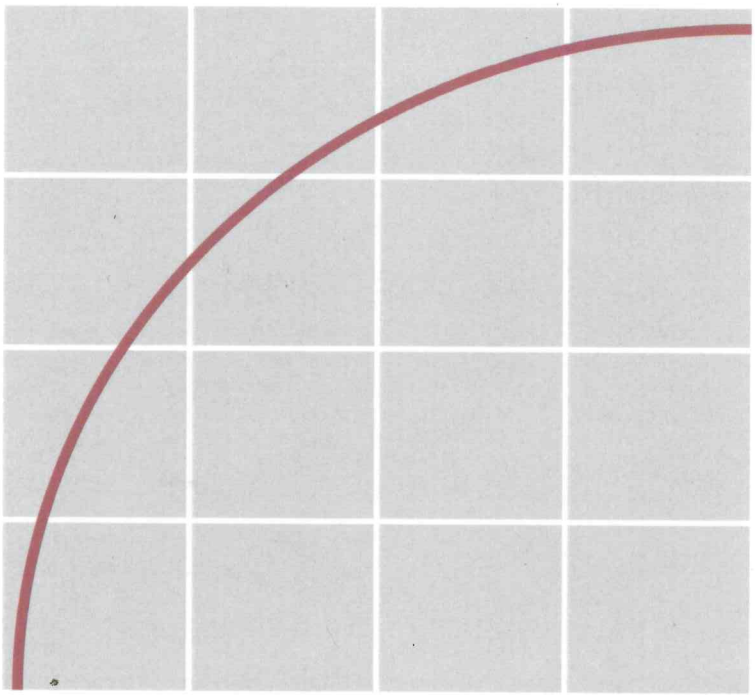

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

27

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute −MAS (General Coordinator**: Haneen Ghazawneh**)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator**: Amina Khasib**)
Palestine Monetary Authority (Coordinator**: Shaker Sarsour**)

Editor: **Nu'man Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright
© 2012 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2012 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2012 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

February, 2012

FOREWORD

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Occupied Palestinian Territory during the third quarter of 2011. Among the topics discussed in this issue are: National Accounts data, public finance, labor market, the indicators of economic activity, and prices and purchasing power. Also included in this edition is an analysis of foreign trade (the trade balance and balance of payments). As well as the traditional sections of the ***Monitor***, such as the banking sector data and the Palestine Exchange.

It should be reiterated that the ***Economic and Social Monitor*** is a quarterly bulletin. Hence, we would like to emphasize once more that economic activity has a seasonal nature, meaning that some activities flourish in certain quarters and naturally shrink in others. Thus, comparing the economic activity in successive quarters often fails to account for seasonal dynamics and produces a skewed view of the inherent tendencies in economic performance. In order to account for seasonal shifts, the ***Economic and Social Monitor*** favors comparing analogous quarters from various years and thus provides time series of quarterly figures.

This issue of the ***Monitor*** includes eight analytical text boxes each of which addresses a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in the Occupied Palestinian Territory. For example, one box discuses the Consumer Price Index (CPI) in 2011 and the reasons behind citizen's feeling that there is a difference between official figures of CPI and actual prices in the market. Another box deals with a recent study which concludes that each 100 work permits for Palestinian workers in Israel decreases the return of premium of education among the Palestinians by 13%. Another box analyzes the government budgets for Ramallah and Gaza authorities and compares between them. Another box presents the results of a survey of foreign investment in the Occupied Palestinian Territory in 2010. Moreover, there is a box which addresses the bilateral U.S. aid to the Palestinians from the mid-nineties until the present. Finally, there is a box that sheds light on the Palestinian protests on the new income tax law.

We hope that this issue further strengthens the role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. We also hope this issue opens the door for a necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Occupied Palestinian Territory.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP scored a value of about 1.606 million dollar in the 3rd quarter of 2011. An increase of 0.5% compared with the previous quarter and an increase by 11.8% compared with its corresponding quarter in 2010. Conversely, GDP per capita decreased by 0.3% in the 3rd quarter compared with the 2nd quarter of 2011 but, increased by 8.5% compared with its corresponding quarter in 2010. Overall, total final spending was about 1,856 million dollar in the 3rd quarter of 2011.

The Labor Market: The number of workers Occupied Palestinian Territory decreased from 852.4 thousand in the 2nd quarter of 2011 to 839 thousand in the 3rd quarter of the same year. The distribution of workers is as follows: 60% work in the West Bank, 30% work in the Gaza Strip, and 10% in Israel and Israeli settlements. The unemployment rate increased to 22.4% in the 3rd quarter, whereas it was about 18.7% in the 2nd quarter. Moreover, the average wage of workers in the Gaza Strip, decreased by 4% to be 59.3 NIS in the 3rd quarter compared with 61.8 in the 2nd quarter.

Public Finance: In the 3rd quarter of 2011 the domestic revenues grew to 545.1 million dollars, an increase of 1.2% from the 2nd quarter of the same year. Additionally, public expenditures dropped to 678.5 million dollars, a decrease of 8.9% from the previous quarter. Consequently, the combination of these two factors decreased the budget deficit in the 3rd quarter to 133.4 million dollars compared to 208.2 million dollars deficit in the 2nd quarter.

The Banking Sector: The total direct credit facilities were 3,215.2 million dollars in the 3rd quarter of 2011. This is a decrease of about 6.3% from the previous quarter, 73% of these facilities were loans. Moreover, the number of checks offered for clearance increase to 1,010,402 in the 3rd quarter of 2011, but their value decreased by 0.11% compared with their value in the 2nd quarter of the same year.

Palestine Exchange: The number of shares traded in the market decreased by 65% during the 3rd quarter compared with the 2nd quarter of the same year, and also decreased by 32% compared with the corresponding quarter of 2010. The value of shares during the 3rd quarter was around 48 million dollars, a decrease of 65% compared with the previous quarter, and a decrease of 30% compared with the corresponding quarter of 2010. Lastly, the Al-Quds index closed at 488.2 points at the end of 3rd quarter of 2011.

Company Registration: The number of newly registered companies reached 287 in the West Bank in the 3rd quarter of 2011. The total capital of these companies in the 3rd quarter of 2011 was about 38.9 million JD; a decrease by 27% in total registered companies' capital compared with the previous quarter but an increase by 69% compared with its corresponding quarter of 2010.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses in the West Bank increased by 16.2% during the 3rd quarter of 2011 compared with the corresponding quarter of 2010. On the other hand, the total space of registered buildings increased during the 3rd quarter by 16.3% compared with its corresponding quarter in 2010. The quantity of cement imported into the Gaza Strip increased to 15.3 thousand tons in the 3rd quarter of 2011 compared with one thousand tons in the corresponding quarter of 2010. In the West Bank the quantity of imported cement decreased by 6% through the same period.

Car Registration: 21.000 new and used cars were registered in the West Bank throughout 2011. The registered cars are distributed as follow: 63% of used cars are imported, 11% of used cars are imported from Israel and 25% of new cars are imported. In the 3rd quarter of 2011, the number of cars registered for the first time was 5,000.

Hotel Activity: The total number of guests staying in hotels located in the Occupied Palestinian Territory was 106,100 in the 3rd quarter of 2011; 12% of hotel guests were Palestinian while 30% were European. The total number of nights decreased by 25.1% from the

previous quarter. The average staying period in the Palestinian hotels throughout the 3rd quarter of 2011 was 2.4 nights per guest.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) increased by 0.74% in the 3rd quarter of 2011. Likewise, the Producer Price Index (PPI) increased by 1.11% during the same period. The Construction Price Index for residential and non- residential buildings in the West Bank rose by 0.85% in the 3rd quarter of 2011compared to the 2nd quarter of the same year.

Trade Balance: The total value of commodity imports recorded during the 3rd quarter of 2011 was about $1,040 million. The value of commodity exports recorded during the same period amounted to approximately $175 million. Consequently, the commodity trade balance deficit during this period was recorded at $ 865 million.

Legal and Legislative Environment: The President of the PNA, Mahmoud Abbas, issued eight laws during 2011. Three of these laws were directly related to economics; an amendment to the investment promotion law, the public finance law for the fiscal year 2011, and the amendent on the income tax law.

Palestinian Population through History and in the Future: This section illustrates the change of Palestinian population figures from the late sixteenth century till present. During 2011, the total population of the Occupied Palestinian Territory reached 4.17 million. It is expected that the total number of Palestinians will reach 5.37 million in 2020 and 6.06 million in 2025.

Box Topics – The following boxes cover the eight different topics that have been discussed for this issue:

Foreign Investment Survey in the Occupied Palestinian Territory: The Palestinian Central Bureau of Statistics, in cooperation with the Palestinian Monetary Authority carried out a survey of foreign investments in the Occupied Palestinian Territory for the year 2010. The result of the survey shows that the foreign investment in Palestine was $2.3 billion, while the Palestinian investment abroad amounted $5.3 billion. However, when we exclude money deposits and other similar items, we find that foreign direct and portfolio investment in the Occupied Palestinian Territory was about $2 billion, versus less than $1 billion of Palestinians investment abroad. This means that the foreign investments in Palestine exceeds the Palestinian investments abroad which contradicts results cited in the media and by some economist that Palestinian investments abroad exceed their investment in Palestine.

Recent Study: each 100 work permits in Israel decrease the return on the education for Palestinians by 13%: The research department in the Central Bank of Israel published a study in October with the title "The effect of Palestinian's working in Israel has on the Palestinian job market." This study aims to answer three questions: What is the effect of increasing the number of work permits for qualified Palestinian males on the employment of Palestinians in Israel? What is the correlation of employing the Palestinians in West Bank and what is the return on education? The study concludes that the short term benefits from increasing the number of work permits in Israel (which increases the employment and the wages of the unskilled workers) on the Palestinian economy are offset by losses in the long term (as it decreases the return on education). Finally, the study suggests an increase in taxes on the wages of workers in Israel to limit the deterioration of return on education.

Two Budgets for one Nation: This box tackles the political condition that the West Bank and Gaza Strip have two separate governments who each have their own budget. This box also studies both budgets to compare and contrast them. By the end of 2011, the Hamas government declared its budget to be 770 million dollar. This amount constitutes only 19% of the budget of the government in the West Bank. Additionally, the government in Ramallah transfers 1.5 billion dollars per year to Hamas to pay the salaries for their government employees and to pay for gas and water bills in the Gaza Strip.

U.S. Bilateral Aid to the Palestinians: This box discusses a report issued by the research center in the American Congress (The American Aid For The Palestinians). The report shows that

the American government promised $4million in bilateral aid in the 1990s when the Palestinian Authority was established. This aid was requested by Congress and was supposed to be spend on three main points which were determined by Congress. This aid was heavily conditioned and regulated so that it could not to be channeled to terrorists. Finally, the report tackles America's decision to stop its aid program last year after the Palestinian Authority requested membership in the United Nations.

Electricity Prices: Consumers expected them to decrease but they increased by 18%! This box discusses the increase in the prices of electricity that the consumers faced through 2011. Although, the Council of Ministers declared a new, unified tiered system for pricing electricity which was expected to decrease prices, the prices increased instead. There are many reasons for this unexpected increase. On the one hand, the Israeli company increased its prices, on the other, the consumers were consuming more electricity as they expected prices to decrease. In addition, there are reasons such as the decline in the collecting percentage, theft of electricity and the high running expenses. However, the previous reasons were not acceptable for the Consumer Protecting Association as these reasons were known before the law was declared.

Consumer Price Index: between honesty and conspiracy theory! This box attempts to answer two questions. First, how is the Consumer Price Index calculated? Secondly, why do consumers feel that there is a disparity between the declared cost of living and the market prices? For the first question, the Palestinian Central Bureau of Statistics determines the most used products and their percentage in the average consumers expenses basket and then monitors their prices monthly. On the other hand, the feeling of the consumer that there is a disparity in the prices declared and the market prices is caused by two factors. There is a difference between the increase in the prices in one region, Ramallah for example, and the average increase in the prices of all regions. Additionally, the Consumer Price Index measures the increase in the prices of the average basket, but families may choose other products that are not included in the chosen basket.

The Economy of Tunnels in the Gaza Strip: The siege of the Gaza Strip in 2007 by the Israelis affects the tunnel trade positively because it became the sole source for goods. Consequently, in June 2012 after easing the siege on Gaza, the tunnel trade was affected negatively. It ceased to be the sole source for satisfying the consumers demand, but still covers the deficit in supply caused by prohibiting sufficient quantities to be imported to Gaza. It also satisfies the demand on goods that are prohibited from being imported, like construction materials or gasoline. Importing food stuffs and other consumer goods from Israel, which have a higher quality, caused the demand on the goods imported through tunnels to fall. Hence, easing the siege caused the profits of the tunnels' traders to decline. For the purpose of organizing this trade Rafah municipal council licensed the tunnels and established laws to regulate them.

Income Tax Law: protests upon issuing, applying and editing it! The Council of Ministers reformed the number of tax segments and imposed a higher tax on higher incomes. This box discusses the positive and negative sides for this decision which treats both personal taxable income (of more than 80 thousand NIS) and a company's profit the same. Furthermore, the box also discusses the protesters point of view. The fierce protests forced the government to delay implementing the new tax segments until the mid of February.

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2011

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Population by mid year (thousands)												
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,170
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
National Accounts (Million Dollars)												
GDP**	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,754.4	6,257.8
*GDP per capita (USD)***	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	9.9501,	1,595.0
*Household Expenditure***	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,413.4	
Public Expenditure	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,520.7	
*Gross Capital Formation***	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,443.2	
*Net Balance of Goods Trade***	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(2,686.3)	
Commodity Imports**	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	3,419.5	
Commodity Exports**	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	733.2	
*Net Balance of Services Trade***	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(306.1)	
Services Imports**	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	572.2	
Services Exports**	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	266.1	
Prices and Inflation												
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050
Inflation Rate (%)***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
Labor Market												
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	
Social Conditions												
Poverty Rate (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7	
Deep Poverty Rate (%) ****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Public Finance (Million Dollars)												
Net Domestic Revenues *****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296
Surplus (deficit) Budget before Support	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
Total Surplus (deficit) Budget	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
Banking Sector (Million Dollars)												
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** The total net revenues is the total current revenues after the deduction of tax refund.

\- Figures in brackets are negative.